منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

أهداف
التنمية المستدامة

تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة-التعليم حتى عام 2030 في التخطيط والسياسات القطاعيّة الشاملة

دليل تقني
موجّه لمكاتب
اليونسكو الميدانية

التعليم 2030

تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة-التعليم حتى عام 2030 في التخطيط والسياسات القطاعيّة الشاملة

دليل تقني

موجّه لمكاتب اليونسكو الميدانية

تمهيد

إن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة – جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 مُلقاة على عاتق الحكومات. وقد أُنيطت باليونسكو والشركاء مهمّة تقديم الدعم من خلال المشورة المنسّقة في مجال السياسات، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، ورصد التقدّم المُحرز على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وتؤدّي مكاتب اليونسكو الميدانية، بحكم موقعها، دوراً رائداً في تأمين هكذا دعم على المستوى القطري، ما يتطلّب بالتالي قدرة تقنية مناسبة من أجل الاضطلاع بمهمّتها.

يهدف هذا الدليل إلى تأمين مورد أساسي للمكاتب الميدانية لكي تحرص على تأمين الدعم التقني المناسب للسلطات الوطنية في هذا الإطار. للقيام بهذا الدور، يأخذ الدليل حاجات البلدان وقدراتها المختلفة بالحسبان من أجل تفادي اعتماد مقاربة واحدة للجميع. فقد يكون للبلدان مستويات مختلفة من الوعي بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ومن الالتزام السياسي به. ومهما كانت الحال، يُتوقّع أن تحرص اليونسكو على نشر المعلومات ذات الصلة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة– التعليم حتى عام 2030 نشراً ملائماً وعلى تذكير السلطات الوطنية والجهات المعنية بأهميّته. وقد عملت اليونسكو، دعماً لمكاتبها الميدانية في هذا المجال، على تطوير عدد من الموارد ومواد الدعم وتوفيرها، لا سيّما الدليل المعنون عرض تفصيلي بشأن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة– التعليم 2030» *Unpacking SDG4–Education 2030 Guide* والذي ترد مقتطفات منه في هذه الوثيقة. وستستمرّ المنظّمة في تأمين الجهود التنسيقية في هذا المجال.

من الضروري أن يقوم الموظّفون الميدانيون بتكييف هذا الدليل التقني وفق واقع البلد الذي يخدمون فيه. ولهذا السبب بالذات، تُعدّ هذه الوثيقة وثيقةً غنيةً بالموارد والمؤشّرات التي يمكن جمعها مع بعضها البعض وتصميمها لتناسب السياق الخاص بكلّ بلد. وفي الوقت نفسه، ندعو الموظّفين الميدانيين إلى طلب المزيد من المشورة التقنية من المكاتب الإقليمية ذات الصلة التي تستطيع بدورها الاعتماد على المساندة التي يؤمّنها المقرّ والدعم الذي توفّره المعاهد المتخصّصة.

ويشكل هذا الدليل التقني المحاولة الأولى لتأمين توجيهات وموارد محدّدة تتيح للمكاتب الميدانية تأمين دعم تقنيّ للدول الأعضاء. وبعد تقييم أوّل، يُدعا للمشاركة فيه كل الموظّفين الميدانيين، سيتم تحسين هذا الدليل التقني لجعله أكثر ملاءمةً وفائدةً. وسيتمّ إكماله أيضاً بواسطة مواد أخرى للحرص على تأدية اليونسكو لدورها بوصفها الوكالة الرائدة لمنظومة الأمم المتحدة في هذا الحقل.

دايفيد أتشوارينا
مدير قسم اليونسكو للسياسات
ونظم التعلّم مدى الحياة

جوردان نايدو
مدير قسم اليونسكو لدعم
وتنسيق التعليم حتى عام 2030

شكر وتقدير

إن هذا العمل هو نتيجة جهد تعاونيّ من جانب مقرّ اليونسكو والمكاتب الإقليمية ومعهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي وعدد من موظّفي اليونسكو الذين يتمتّعون بباعٍ طويل في مجال التخطيط لسياسات التعليم.

وقد تقدّم صبحي طويل وفريق عمله (في المقرّ) بتعليقات واقتراحات مفيدة حرصاً على تماشي هذه الوثيقة مع الوثائق التوجيهية الأخرى لليونسكو بشأن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما الدليل المعنون عرض تفصيلي بشأن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة *Unpacking SDG4-Education 2030 Guide*، وقد تمّ اقتباس أجزاء منه وتكييفها في القسم المُخصّص للمقاربة الاستراتيجية الآيلة إلى تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطريّ.

وقد صاغت ساتوكو يانو (بانكوك) القسم المخصّص للثغرات على مستوى السياسات، مع مساهمات من ميغومي واتانابا (المقرّ) التي جمعت أيضاً قائمة الموارد في الملحق 2. وقد أكمل هذا القسم واستعرضه في ما بعد خاديم سيلا (معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي) ومركز التوثيق التابع للمعهد.

أما القسم المخصّص لصياغة أولويات السياسات واستراتيجياتها، فقد صاغتها جزئياً ليلي نييستاني-هايلو (داكار)، فيما اهتمّ بالجزء الآخر هيلار مبوتو (المقرّ)، مع مساهمات من روبرت باروا (بيجين). وكتب كلود أكبابي (كنغستون) الاقتراحات بشأن المحاكاة والاسقاطات وتحديد الكلفة، فيما صاغ القسم الخاص بالرصد والتقييم نيي نيي تانغ (إسلاماباد). وأمّن فيليب معلوف (الرباط) بعض المساهمات التي استُخدمت في الفصل المتعلّق بالدعم الذي تستطيع اليونسكو تأمينه للدول الأعضاء. وساهم سعيد ولد فوفال (معهد اليونسكو للإحصاء) بتعليقات ومؤشّرات مفيدة أثرت النصّ. واستعرضت فلورانس ميجون وجوستين ساس (المقرّ) المسودّة، بحثاً عن مسائل لها صلة بالدمج والنوع الجنساني على وجه الخصوص. ونسّق فرنشيسك بيدرو (المقرّ) عملية الصياغة ووضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة.

وتمّ تقديم نسخ متعدّدة من الدليل التقني للحصول على المشورة إلى فريق التنسيق التقني بشأن سياسة التعليم وخططه القطاعية الشاملة حتى عام 2030، التي أنشأه قسم السياسات ونظم التعلّم مدى الحياة بقيادة مديرها دايفيد أتشوارينا، بالتعاون الوثيق مع قسم دعم وتنسيق التعليم حتى عام 2030، بقيادة جوردان نايدو. وقد ضمّ فريق التنسيق التقني هذا كلاً من سيسيليا باربييري (سنتياغو) وغوانغ-شول شانغ (داكار) وماكي هياشيكاوا (بانكوك) ويايوي سيغي- فلتشيك (بيروت) وصبحي طويل (المقرّ) وأنتون دي غروو ودوريان غاي (معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي) وسعيد ولد فوفال (معهد اليونسكو للإحصاء).

جدول المحتويات

تمهيد	3
شكر وتقدير	5
1. المقدّمة	7
2. المقاربة الاستراتيجية لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري	11
2.1 أقلمة الالتزامات الخاصة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وفق السياق الوطني	11
2.2 الخصائص الرئيسية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتبعاته على تطوير التعليم	12
2.3 تعميم التزامات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: مبادىء استراتيجية	14
2.4 ترجمة الالتزامات العالمية على المستوى القطري: المبادىء الاستراتيجية والخطوات الأول	15
2.5 التنسيق بين الشركاء	16
3. مجالات العمل الرئيسية للمساعدة التقنية لليونسكو في التخطيط والسياسات القطاعية الشاملة	18
3.1 تحديد الثغرات في مجال السياسات استناداً إلى تحليل قطاع التعليم على ضوء الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم 2030	19
3.2 إعادة صياغة الأولويات والاستراتيجيات المتعلّقة بالسياسات	20
3.3 استخدام تمارين المحاكاة والإسقاطات للتخطيط، بما في ذلك لتحديد الكلفة	25
3.4 تحسين نظام الرصد والتقييم	28
4. ما هو الدعم الذي يمكن أن تقدّمه اليونسكو للدول الأعضاء من أجل تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- جدول أعمال التعليم في التخطيط والسياسات القطاعيّة الشاملة	33
4.1 مجالات التركيز بالنسبة إلى المكاتب الميدانية	33
4.2 مبادرات ممكنة يمكن أن تقترحها المكاتب الميدانية على الحكومة	34
4.3 مبادرات محتملة يمكن أن تقترحها المكاتب الميدانية على الجهات المعنيّة غير الحكومية	36
4.4 التنسيق مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومع شركاء آخرين	37
4.5 أين يمكن إيجاد المساندة التقنية داخل اليونسكو	38
5. الموارد التقنية	41
5.1 توصيات مخصّصة للمكاتب الميدانية	41
5.2 الموارد التقنية المتوفّرة	42
الملحق 1. أسئلة توجيهية مُقترحة لإستعراض الخطط والسياسات والبرامج القائمة	43
الملحق 2. الأدوات والموارد التي تسهّل العمل في مجال التخطيط والسياسات ذات الصلة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة	54

1. المقدّمة

مقارنةً بالتعليم للجميع، يتّضح أن التركيز العالمي في مجال تطوير التعليم قد انتقل اليوم من الالتحاق بالمدرسة إلى التعلّم الشامل للجميع والمُنصف والفعّال والمجدي، كما ورد في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- جدول أعمال التعليم 2030. ولا بدّ من الإشارة إلى أن جدول الأعمال هذا يعترف بوضوح بأن التعلّم يتمّ طيلة الحياة (التعلّم مدى الحياة) وبالتالي تغطّي غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة كل مستويات التعليم، والتعليم النظاميّ وغير النظاميّ (المستويات القطاعية الشاملة). ومن الميزات الأخرى لجدول الأعمال الجديد هذا، يمكن ذكر إعادة تأكيده على حقّ التعليم للجميع، إلى جانب اعترافه بأن التعليم هو منفعة عامة وأن فوائده الاجتماعية تذهب إلى أبعد من التقدّم الاقتصادي والتنمية الوطنية، عبر التركيز على الدور الحاسم الذي يؤدّيه التعليم في التنمية المستدامة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة هو طموح وعالمي ولكنّه أيضاً مرن. وينبغي بالتالي تشجيع البلدان كافةً، على اختلاف سياقات التنمية فيها، على أقلمة هذه الأهداف العالمية وفق سياقها الخاص وترجمتها من أجل عكس أوضاعها الوطنية وشبه الوطنية الفريدة من نوعها.

من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال التعليم 2030، من المتوقّع أن تقوم الدول الأعضاء بترجمة الغايات العالمية إلى غايات وطنية قابلة للتحقيق، استناداً إلى أولوياتها التعليمية، واستراتيجيات التنمية الوطنية وخططها، وأسلوب تنظيم أنظمة التعليم فيها، وقدرتها المؤسّسية، وتوفّر الموارد. إلى ذلك، فإن مكاتب اليونسكو الميدانية مدعوّة إلى تأدية دور هام في تأمين الدعم التقني للدول الأعضاء. وفي هذا المجال، يهدف هذا الدليل التقني إلى دعم المكاتب الميدانية وأخصّائيي التعليم فيها في المجالات التالية:

1. توجيه شامل من أجل الغوص في تفاصيل الأهداف والغايات الخاصة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- جدول أعمال التعليم 2030 والتبعات الممكنة على مستوى صنع السياسات والتخطيط والإدارة القطاعية الشاملة،
2. منهجيات وأدوات لتحديد الثغرات في مجال السياسات والقدرات ليكون «الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- جدول أعمال التعليم 2030» ذا صلة على المستوى الوطني،
3. مقاربات لتحديد الروابط ما بين سياسات التعليم الوطنية وغيرها من أهداف التنمية المستدامة وتسهيلها والعكس صحيح.

وستؤمّن المكاتب الاقليمية لليونسكو والمقرّ والمعاهد المتخصّصة الدعم التقني للمكاتب الميدانية، إلى جانب تسهيل التنسيق والروابط ما بين الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- جدول أعمال التعليم 2030 والخطط القائمة والمستقبلية لقطاع التعليم الوطني وسياساته واستراتيجياته الوطنية.

يعرض هذا الدليل التقني في الفصل الأوّل مقاربة استراتيجية لتنفيذ «الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- جدول أعمال التعليم 2030» على المستوى القطري. وتؤمّن هذه المقاربة بعض المبادىء الرئيسية لعمل المكاتب الميدانية على المستوى الوطني. وفي الفصل الثاني، تُعرض أربعة مجالات عمل رئيسة للمساعدة التقنية لليونسكو في مجال السياسات والتخطيط وتُناقش، وهي تؤمّن مضموناً أساسياً لتسهيل أقلمة عمل المكاتب الميدانية وفق السياق بالنسبة إلى التخطيط والسياسات القطاعية الشاملة في مجال الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل مجالات العمل الرئيسية الأربعة هذه ما يلي: (أ)

تحديد الثغرات في مجال السياسات، استناداً إلى تحليل قطاع التعليم على ضوء الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة– التعليم 2030، (ب) صياغة الأولويات والاستراتيجيات في مجال السياسات في دورة تخطيط جديدة، (ج) استخدام تمارين المحاكاة والاسقاطات للتخطيط، بما في ذلك تحديد الكلفة، (د) تحسين أنظمة الرصد والتقييم. ويغوص الفصل الثالث في مزيد من التفاصيل بشأن الدور الذي يمكن أن تؤدّيه المكاتب الميدانية، ويذكر مجموعة واسعة من الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها أو تقترحها على الحكومة والجهات المعنية الرئيسية أو تطوّرها بالتنسيق مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وشركاء التنمية والجهات المانحة. ويصف الفصل أيضاً خدمات المساندة التي يمكن أن تتوقّعها من المكاتب الاقليمية لليونسكو والمقرّ والمعاهد المتخصّصة. ويقدّم الفصل الأخير الموارد والأدوات التقنية المتوفّرة والتي يتمّ عرضها في المُلحقَين.

2. المقاربة الاستراتيجية لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني

إن تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم 2030 على المستوى الوطني يفترض بذل الجهود بهدف جعل السياسات والخطط الوطنية تتماشى والغايات ومجالات التركيز الواردة في جدول خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعتمد درجة تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- جدول أعمال التعليم 2030 ودمجه في السياسات الوطنية على أولويات كل بلد في مجال السياسات وعلى الالتزامات ودورات التخطيط والقدرات.

2.1 أقلمة الالتزامات الخاصة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وفق السياق الوطني[1]

تعكس غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الالتزام العالمي لكلّ الدول بضمان الحقّ بالنفاذ إلى تعليم جيّد للجميع مدى الحياة. ويشمل الأمر التزامات بضمان النفاذ إلى تعليم ما قبل ابتدائي وابتدائي وثانوي جيّد للجميع وبضمان فرصة متساوية في النفاذ إلى التعليم والتدريب الفعّال والجيّد بعد المرحلة الثانوية. وتنطوي كل الغايات على همّ مركزي وهو ضمان فرص متساوية في النفاذ إلى تعلّم فعّال وذي صلة.

يتمّ التعبير عن هذه الالتزامات كغايات عالمية قد تكون كميّة أو نوعيّة:

1. **الغايات العالمية الكميّة:** يعبّر عدد من غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة عن الالتزام العالمي المتجدّد بتعميم النفاذ إلى تعليم أساسي جيّد للجميع وضمان التكافؤ بين الجنسَين بحلول العام 2030. وتعكس هذه الغايات العالمية بصورة واضحة للغاية «جدول أعمال التعليم للجميع غير المحقّق».

- **الغاية 4.1:** ضمان أن يتمتّع جميع الأطفال والشباب بدورة كاملة من 12 سنة من التعليم الابتدائي/الثانوي الجيّد، من بينها 9 سنوات على الأقلّ من التعليم الإلزامي والعام والمجاني.
- **الغاية 4.2:** ضمان أن تتاح لجميع الأطفال فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة وعلى سنة واحدة على الأقلّ من التعليم ما قبل الابتدائي.
- **الغاية 4.5:** تأمين التكافؤ بين الجنسَين في كل مراحل التعليم.
- **الغاية 4.6:** ضمان أن يلمّ جميع الشباب (15- 24 عاماً) بمهارات القراءة والكتابة والحساب.

على الرغم من توفّر خطوط أساس مختلفة في كل سياق، غير أن الالتزام العالمي المشترك لجميع البلدان يبقى هو، ويقضي بتعميم النفاذ إلى تعليم جيّد في المرحلة ما قبل الابتدائية والابتدائية والثانوية لكلّ الأطفال والشباب وضمان التكافؤ بين الجنسَين في التعليم بحلول العام 2030.

1 تمّ اقتباس الجزء المتبقّي من هذا القسم من الدليل *المعنون عرض تفصيلي بشأن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم 2030* الذي وضعته اليونسكو (2016)

2. **الغايات العالميّة النوعيّة:** لا تحدّد الغايات الأخرى للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة غايةً عالميةً (كميةً) يتعيّن على كل البلدان تحقيقها. فبدل من وضع غايات كميّة، يمكن اعتبار هذه الغايات توجيهات عالمية. وبناءً عليه، تعرب هذه الغايات عن التزامات عالمية لا بدّ من أقلمتها وفق السياق وترجمتها ضمن الأولويات الوطنية الخاصة بسياسات التعليم. وتفترض هذه الغايات تحديد غايات كميّة على المستوى الوطني بعد تفسير الاتجاه المقترح وفق السياق.

- **الغاية 4.3:** ضمان حصول الجميع بصورة موسّعة ومتساوية على كلّ أشكال التعليم والتدريب ما بعد الأساسي
- **الغاية4.4:** ضمان توفّر المهارات ذات الصلة بعالم العمل
- **الغاية 4.7:** ضمان التعلّم ذي الصلة من أجل المواطنة العالمية
- **الغاية 4. أ:** ضمان بيئات تعلّم آمنة وشاملة للجميع
- **الغاية 4.ج:** ضمان عملية توظيف وتدريب وتطوير مهنيّ وظروف عمل مناسبة للمعلّمين.

معايير المقارنة الوطنية: أكانت الغايات العالمية كميّة أم نوعيّة، من المتوقّع أن تقوم الحكومات الوطنية بدمج هذه الالتزامات العالمية الخاصة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في جهود تطوير التعليم الوطنية. ومهما كانت الحال، لا بد من إيجاد معايير مقارنة كميّة مرحليّة وطنية/محلية ملائمة من أجل استعراض التقدّم المُحرز باتجاه بلوغ الأهداف على المدى الأطول. وتُعتبر معايير المقارنة المحلية المرحلية أساسيّة للتصدّي لثغرة المساءلة المرتبطة بالغايات الأطول أمداً.

2.2 الخصائص الرئيسية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتبعاته على تطوير التعليم

الخصائص الرئيسية والأولويات لجهة السياسات	التبعات على تطوير التعليم
جدول أعمال **يتسم بجدوى عالميّة** يُدرج الاستدامة في صميمه	**التعاون والشراكات:** إن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة–التعليم 2030، باعتباره جدول أعمال يتسم بجدوى عالمية، هو التزام جماعي من قبل كلّ البلدان، بغضّ النظر عن مستوى تطوّرها. لهذا الهدف تبعات على أنماط التعاون والشراكات والتنسيق ما بين الجهات المعنية داخل البلدان وفي ما بينها. **تنسيق ما بين القطاعات على المستوى الوطني:** إن الروابط ما بين أهداف التنمية المستدامة تفترض الابتعاد عن أي مقاربة "انعزالية" تجاه التعليم. فأي استراتيجية تهدف إلى تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وفي نهاية المطاف كل أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تستند إلى آلية تنسيق ما بين القطاعات ترتبط بالتنسيق الأوسع بشأن أهداف التنمية المستدامة.

الخصائص الرئيسية والأولويات لجهة السياسات	التبعات على تطوير التعليم
تأمين نفاذ موسّع إلى **كل مستويات التعليم** عبر اعتماد مقاربة **التعلّم الشموليّ مدى الحياة** استناداً إلى مبادىء التعليم بصفته حقّ أساسي من حقوق الانسان ومنفعة عامة	**التشريع:** قد تتطلّب الالتزامات بضمان (1) تعميم التحاق الشباب بالتعليم لسنة واحدة على الأقلّ في التعليم ما قبل الابتدائي، و12 سنة من التعليم الابتدائي والثانوي العام والمجاني (9 سنوات منها على الأقلّ إلزامية) و(2) فرصة متساوية للحصول على تعليم وتدريب ما بعد الأساسي، تكييف التشريعات الوطنية أو تعزيزها. **التخطيط والتنسيق والسياسات القطاعية الشاملة:** نظراً إلى أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم 2030 يطال كل مستويات التعليم النظاميّ وغير النظاميّ والمتعلّمين من كل الفئات العمرية، فهو يفترض مقاربة قطاعية شاملة تجاه سياسات التعليم والتخطيط والتنسيق. **الاعتراف بالتعلّم والمصادقة عليه واعتماده:** تتطلّب مقاربة التعلّم مدى الحياة نظاماً للاعتراف بالتعلّم والكفايات التي تمّ اكتسابها خارج مؤسّسات التعليم والتدريب النظاميَين والمصادقة عليها واعتمادها. إنه نظام أساسي لإنشاء مسارات ما بين فرص التعلّم النظاميّ والأقل نظاميةً وتسهيلها، وما بين التعليم والتدريب والعمل. **التمويل:** إن الطموح الذي يطبع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- جدول أعمال التعليم 2030 والقاضي بتوسيع النفاذ إلى فرص التعلّم للجميع مدى الحياة يضع ضغوطاً أكبر على التمويل العام للتعليم. وتبرز الحاجة إلى ضمان استخدام الموارد النادرة بنجاعة وإنصاف أكبر والترويج لمساءلة أكبر لدى استخدام الموارد العامة من أجل التعليم. ولا بدّ أيضاً من زيادة الموازنات العامة المُخصّصة للتعليم من خلال قدرة مالية أكبر، وشراكات مبتكرة مع جهات من غير الدولة، والمناصرة بهدف زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.
تركيز متجدّد على **الإنصاف والدمج والمساواة بين الجنسَين**[2]	**حوار شامل بشأن السياسات وصياغتها:** إن التركيز على الإنصاف يعني إقامة حوار دامج بشأن السياسات يتيح للمكوّنات المتنوّعة التعبير عن رأيها في عمليات اتخاذ القرار ويضمن شرعية الخيارات الوطنية في مجال سياسات التعليم. **استراتيجيات هادفة:** يتطلّب ضمان الإنصاف والدمج والمساواة بين الجنسَين اعتماد استراتيجيات حسنة التصميم لاستهداف المجموعات التي تعاني من النقص الأكبر في الخدمات والمعرّضة للخطر والمحرومة لتتمكّن من النفاذ إلى فرص تعلّم جيّد. **الرصد:** إن رصد التقدّم باتجاه تحقيق التزامات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم 2030 من منظور الإنصاف سيتطلّب النفاذ إلى بيانات مصنّفة أكثر موثوقيةً ترد في الوقت المناسب. ويفترض ذلك أيضاً قدرة معزّزة على تحليل البيانات بشأن المشاركة ونتائج التعلّم على المستويات كافة.

2 للإطلاع على مورد مفيد بشأن تقييم الدمج في التعليم، انظر اليونسكو (2010) **التصدّي للإقصاء في التعليم: دليل لتقييم أنظمة التعليم باتجاه إنشاء مجتمعات أكثر دمجاً وعدالةً** *Addressing Exclusion in Education. A Guide to Assessing Education Systems Towards More Inclusive and Just Societies*

الخصائص الرئيسية والأولويات لجهة السياسات	التبعات على تطوير التعليم
تركيز متجدّد على **تعلّم فعّال**	**المنهاج وتدريب المعلّمين:** إن التركيز على تعلّم فعّال وذي صلة قد يتطلّب استعراض أطر المناهج المتوفّرة، ومضامين التعليم والتعلّم، وعلم أصول التدريس، والمواد، وممارسات التعليم في قاعة الصفّ، وأطر التقييم، إلى جانب تدريب المعلّمين وتطويرهم المهنيّ. وتفترض أي مقاربة شمولية ومتّسقة تجاه المناهج المواءمة ما بين مضمون المنهاج والتقييم وتدريب المعلّمين، ناهيك عن القيادة والإدارة في المدرسة.
تركيز جديد على **صلة التعلّم** بكلّ من عالم العمل والحياة المدنيّة	**تقييم نتائج التعلّم:** يفترض التركيز على تعلّم فعّال وذي صلة توفّر آليات أكثر عدالةً وتوازناً من أجل قياس المعرفة والمهارات والكفايات والمصادقة عليها عبر طيف واسع من المستخدمين والكفايات وبالتالي مرونة أكبر في ممارسات التقييم. **ضمان الجودة وأطر عمل المؤهّلات:** إن التركيز على الاكتساب الفعّال للكفايات وصلة التعلّم بعالم العمل والحياة المدنيّة يفترض إنشاء أطر وطنية لضمان الجودة والمؤهّلات أو تعزيزها.

2.3 تعميم التزامات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: مبادىء استراتيجية

يتمّ استخدام مجموعة من العبارات بشكل متبادل متى وجب التحدّث عن تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه العبارات «تنفيذ» الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وغاياته، و«ترشيدها»، و«ترجمتها»، و«دمجها» ضمن السياسات والخطط الوطنية الخاصة بالتعليم، إلى جانب «مواءمة» خطط قطاع التعليم وسياساته مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة و«تكييفها». وبغضّ النظر عن العبارة المُستخدمة، من الضروري الإشارة إلى أنه لا يمكن تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، على ضوء نطاقه الشامل للقطاع برمّته، باعتباره مختلفاً ومنفصلاً عن الجهود الوطنية الآيلة إلى تطوير قطاع التعليم.

إن تعميم التزامات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري يعني بذل جهد من أجل مواءمة/تكييف سياسة التعليم الوطنية وخططه مع المقاصد العالمية والأولويات الخاصة بالسياسات الواردة في جدول أعمال التنمية 2030. وستعتمد درجة مواءمة الخطط والسياسات الوطنية مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على الأولويات التي تحدّدها البلدان في مجال السياسات، والالتزام السياسي، ودورات التخطيط، والترتيبات المؤسّسية، إلى جانب القدرة البشرية والتقنية والمالية.

يجب أن تكون غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والأولويات لجهة السياسات جزءاً لا يتجزّأ من سياسات التعليم الوطنية وخططه وعملياته المتوفّرة. وينبغي ألا تفضي الجهود الآيلة إلى تنفيذ التزامات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة إلى خطط أو عمليات موازية أو منفصلة. فالتزامات الهدف الرابع لجهة السياسات لا يمكن أن تقوم خارج السياسات والخطط والإدارة وعمليات الرصد وآلياته

الوطنية. ويتعيّن عوضاً عن ذلك دعم النظم والآليات والعمليات القائمة التي يقودها البلد أو تعزيزها من أجل ضمان مواءمة/تكييف أفضل مع الالتزامات العالمية.

2.4 ترجمة الالتزامات العالمية على المستوى القطري: المبادىء الاستراتيجية والخطوات الأولى

تتوفّر ثلاثة مبادىء استراتيجية لا بدّ من أخذها بالاعتبار:

1. **تعزيز خطط التعليم وآليات التنسيق الوطنية القائمة.** إن تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني لا يعني وضع خطّة عمل وطنية منفصلة للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ولا آليات تنسيق مستقلّة، إذ لا بدّ أن يستند تنفيذ الهدف الرابع على المستوى الوطني إلى خطط التعليم الوطنية القائمة، وآليات تنسيق القطاع المتوفّرة التي يملكها البلد. ومتى كان ذلك ضرورياً وممكناً، لا بدّ من تعزيز هذه الآليات و/أو تكييفها لتنجح في تحقيق الغايات العالمية ومجالات التركيز بصورة أفضل.
2. **تفادي اعتماد مقاربة انعزالية عند معالجة الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة:** يشكّل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزّأ من خطّة التنمية المستدامة 2030 ويتعيّن بالتالي تنفيذه بصورة متكاملة حرصاً على ربطه بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، لا سيّما الأهداف ذات الصلة بالتعليم في أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تركّز على الصحّة والحدّ من الفقر وتفادي انعدام المساواة والترويج للعدالة الاجتماعية والمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام.
3. **إقامة رابط مع عمليات خاصة بالأمم المتّحدة على المستوى الوطني:** لا بدّ من تأمين الربط ما بين التنسيق الوطني للهدف الرابع المتعلّق بالتعليم وآليات التنسيق والرصد والإبلاغ الواسعة النطاق المتوفّرة لإطار عمل أهداف التنمية المستدامة بشكل عام. ولا بدّ أن تشارك اليونسكو في عمليات الأمم المتحدة (بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وفرقها الوطنية. ويمكن أن تساعد الشراكات الأقوى داخل البلد مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة- اليونيسف، على سبيل المثال، في تعزيز التزام اليونسكو وعملها مع الفرق القطرية للأمم المتّحدة.

من الناحية العمليّة، يمكن ترجمة هذه المبادىء الاستراتيجية على شكل خطوات أساسية قليلة لا بدّ من النظر فيها:

1. **التوصّل إلى فهم متقاسم على المستوى الوطني:** إن التوصّل إلى فهم مشترك لجدول الأعمال 2030 بين كل الجهات المعنية هو شرط أساسيّ مسبق من أجل ترجمة الالتزامات العالمية الخاصة بالهدف الرابع على شكل جهود وطنية لتطوير التعليم. ويشمل الأمر استشارات شاملة للجميع بشأن جدول الأعمال الجديد ضمن قطاع التعليم وعبر قطاعات أخرى من أجل ضمان اندماج متبادل ما بين التعليم والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة. إن العملية التشاركية التي تفضي إلى بناء هذا الفهم المشترك أساسيّة لضمان التزام كل الجهات المعنية المشارِكة في تطوير نظام التعليم الوطنيّ.

2. **تقييم جهوزية الدول:** استناداً إلى ذلك، من الضروري بالتالي تقييم الجهوزية الوطنية لترجمة التزامات الهدف الرابع ضمن أنظمة التعليم الوطنية. والأمر يشمل تقييم سياقات السياسات والتخطيط والرصد والإدارة الخاصة بأنظمة التعليم الوطنية من أجل تحديد الثغرات في إطار التزامات الهدف الرابع وطموحاته، إلى جانب الأنشطة اللازمة من أجل تقوية و/أو تعديل و/أو تكييف أطر السياسات والتخطيط وعملياتها لكي تعكس مقاصد جدول الأعمال 2030 والتزاماته.

3. **سياق السياسات:** تقييم السياق الوطني للتشريعات والسياسات مقارنةً بالالتزامات الخاصة بالسياسات العالمية في جدول الأعمال 2030. والأمر يشمل دراسة الأطر التشريعية والخاصة بالسياسات وتحديد الثغرات المحتملة التي قد تتوفّر ما بين السياسات الوطنية والالتزامات العالمية.

4. **سياق التخطيط:** تحديد الفرص التي قد تتيح تعميم التزامات جدول الأعمال 2030 أو دمجها في سياق التخطيط الوطني. ووفق دورات التخطيط/السياسات الوطنية المحدّدة، يمكن القيام بذلك إما من خلال تطوير خطط قطاعية شاملة أو شبه قطاعية أو من خلال إعادة مواءمة/تحديث الخطط القائمة من أجل عكس التزامات الهدف الرابع بصورة أفضل.

5. **الرصد والتقييم:** يشمل ذلك دراسة أطر الرصد والتقييم الوطنية المتوفّرة من أجل عكس مقتضيات إطار المؤشّر العالمي المُقترح لرصد التقدّم في مجال تنفيذ الهدف الرابع بصورة أفضل.

6. **سياق الإدارة:** ذلك يشمل استعراض آليات التنسيق القطاعية وعملياتها القائمة، على ضوء المقتضيات القطاعية الشاملة والدمج والشفافية لبلوغ طموحات التعليم 2030. ويمكن أيضاً تنظيم حوار بين الشركاء من أجل تنسيق الجهود بغية أقلمة التزامات الهدف الرابع وفق السياق.

هذه هي الخطوات الأولى الآيلة إلى ترجمة التزامات التعليم 2030 على المستوى الوطني. ومهما كانت الحال، يجب أن تكون الجهود الآيلة إلى ترجمة الالتزامات العالمية للتعليم 2030 على المستوى الوطني بقيادة وطنية وملكاً للبلد. ولا بدّ أن تكون متجذّرة في سياسة التعليم الوطنية وعمليات التخطيط وهيكليّاته.

2.5 التنسيق بين الشركاء

إن ترجمة التزامات الهدف الرابع ضمن الجهود الوطنية لتطوير التعليم تفترض التزام مجموعة واسعة من الشركاء على كل المستويات والتنسيق في ما بينهم. وتُعدّ الشراكات القوية بين جهات معنية متعدّدة مرتبطة بعمليات اهداف التنمية المستدامة العامة، أكانت على المستوى العالمي أم الإقليمي أم الوطني، أساسية لترجمة ناجحة لالتزامات جدول الأعمال 2030 ضمن الجهود الوطنية لتطوير التعليم.

مبادىء المساءلة المتبادلة: إن مبادىء (1) الملكيّة الوطنية، (2) والتركيز على النتائج، (3) والشفافيّة، (4) والمسؤولية المشتركة تنطبق على كلّ الشركاء على المستويات كافةً، وعلى مراحل دورات السياسات والتخطيط والتنفيذ كافةً. ويُفترض بالشركاء كلّهم الامتثال لهذه المبادىء أثناء العمل معاً لتقديم الدعم للبلدان. وتُعتبر هذه المبادىء أساسية لضمان المساءلة المتبادلة، سعياً إلى تحقيق التزامات متقاسمة في مجال الهدف الرابع.

التنسيق بين الشركاء: إن تحقيق تطلّعات هدف التعليم وغاياته في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتطلّب جهوداً منسّقة على كل المستويات بين كل الشركاء المعنيين. ويُتوقّع بالشركاء، في دعمهم للجهود الحكومية لضمان تعليم جيّد وشامل للجميع وفرص التعلّم مدى الحياة للجميع، أن يحدّدوا بوضوح التزاماتهم وطبيعة الدعم الذي يؤمّنوه استناداً إلى ميزتهم التنافسية الخاصة. ونظراً إلى تنوّع شركاء التنمية والدعم الذي يستطيعون تأمينه، فإن التنسيق أساسيّ على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية.

التنسيق على المستوى الوطني: على المستوى الوطني، يجب تأمين التنسيق من خلال مجموعة من الآليات أو الشراكات القائمة. وتختلف طبيعة آليات التنسيق في قطاع التعليم وديناميتّها القائمة اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. وقد تتطلّب التزامات الهدف الرابع تعزيز آليات قائمة و/أو تكييفها من أجل التأكّد من طابعها القطاعي الشامل والدامج ومن قيادتها الوطنية.

اللجنة التوجيهية المعنية بالهدف الرابع للتنمية المستدامة – التعليم حتى عام 2030: على المستوى الدولي، تشكّل اللجنة التوجيهية للتعليم 2030 التي أنشأتها اليونسكو آلية الحوكمة العالمية المتعدّدة الأطراف للهدف الرابع. ويتمثّل الهدف الرئيسي للجنة بتأمين مشورة استراتيجية، وباستعراض التقدّم المُحرز مقارنةً بالتقرير العالمي لرصد التعليم، وبرفع توصيات إلى مجتمع التعليم بشأن الأولويات والأنشطة الرئيسية التي تتيح تحقيق جدول الأعمال الجديد، وبرصد التمويل المناسب ومناصرته، وبالتشجيع على التنسيق بين أنشطة الشركاء. وتتألّف اللجنة التوجيهية هذه من 34 عضواً هم بغالبيتهم من الدول الأعضاء، إلى جانب الوكالات الداعية إلى اعتماد التعليم 2030 (اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكّان، المفوّضية العليا للاجئين، اليونيسف، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، البنك الدولي، منظّمة العمل الدولية)، ومنظمّة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشراكة العالمية من أجل التعليم، ومنظّمات إقليمية، ومنظّمات معلّمين وشبكات المجتمع المدني.

آليات التنسيق على المستوى الإقليمي/دون الإقليمي: إن التنسيق على المستويَين الإقليمي ودون الإقليمي لأساسيّ لدعم الجهود الوطنية والحرص على الاتساق ما بين الجهود على المستويَين العالمي والوطني. ولا بدّ من إنشاء آليات تنسيق اقليمية، استناداً إلى الآليات والهيكليات القائمة وتماشياً معها إلى أقصى حدّ ممكن، بما في ذلك مع آليات التنسيق الأوسع الخاصة بالأمم المتحدة للرصد والإبلاغ التي أُنشئت لتأمين المتابعة والإبلاغ بشأن إطار عمل أهداف التنمية المستدامة الواسع. وتشمل تركيبة آليات التنسيق الاقليمية الخاصة بالتعليم 2030 ممثّلين عن الوكالات الداعية، والمنظّمات الاقليمية، وشبكات منظّمات المجتمع المدني الاقليمية، إلى جانب شركاء إقليميين أو دوليين آخرين يمكن إشراكهم في دعم تطوير التعليم في بلدان المنطقة.

ويُعتبر كلٌ من المستويَين الاقليمي ودون الإقليمي أساسيين من أجل إطلاع اللجنة التوجيهية العالمية على الوقائع الاقليمية والأولويات الوطنية، ومن أجل ترجمة التوجيه العالمي الذي أمّنته اللجنة التوجيهية العالمية على شكل أنشطة وطنية. وسعياً إلى تأمين الترابط الأمثل ما بين اللجنة التوجيهية العالمية والوقائع الوطنية، يجب أن تشمل آلية التنسيق الاقليمية على المستوى (دون) الإقليمي في تركيبتها أعضاء اللجنة التوجيهيّة العالمية الذي يمثّلون المنطقة.

3. مجالات العمل الرئيسية للمساعدة التقنية لليونسكو في التخطيط والسياسات القطاعيّة الشاملة

بلغت البلدان مراحل مختلفة للغاية لجهة تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة– التعليم 2030 ضمن الجهود الوطنية لتطوير التعليم. وقد تبرز سيناريوهات ومواقف مختلفة نتيجةً لعمليات التخطيط والخطط الزمنية. فعلى سبيل المثال، قد يكون أحد البلدان بدأ للتوّ بتحليل القطاع استعداداً لدورة جديدة من السياسات والتخطيط. وإن كان الوضع كذلك، فالأمر يمثّل فرصة هامة لدمج النقاش بشأن المعنى الحقيقي للهدف الرابع وتبعاته في هذه اللحظة بالذات والحرص على أن تأخذ دورة التخطيط الجديدة بالحسبان الآراء الوطنية بشأن الهدف الرابع. غير أن بلداً آخر قد يكون في وسط دورة السياسات والتخطيط ويكون هامش المناورة الذي يتمتّع به أضيق. وفي هذه الحال بالذات، قد يجد هذا البلد فرصاً لإطلاق النقاش بشأن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في سياق عمليات الاستعراض الدوريّة لدورة التخطيط الحالية. ويتعيّن على المكاتب الإقليمية لليونسكو أن تجد الوسيلة الأكثر ملاءمةً وفائدةً لاستخدام الهدف الرابع كفرصة لتحسين جدول الأعمال الوطني للتعليم.

وبغضّ النظر عن المرحلة الخاصة التي وصل إليها بلد ما في دورته الخاصة بالسياسات والتخطيط، تتوفّر مجموعة من مجالات العمل الرئيسية التي تؤمّن فرصاً لاستخدام الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وإطار العمل ذي الصلة بصورة استراتيجية والتي قد تحثّ اليونسكو على تقديم مساعدة تقنية إلى البلد. وباختصار، يمكن تحديد مجالات العمل هذه كالتالي:

1. التوصّل إلى فهم وطني متقاسم للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة– التعليم 2030 في أوساط مجموعة واسعة من الجهات المعنية.
2. تحديد الثغرات في مجال السياسات استناداً إلى تحليل قطاع التعليم على ضوء الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة– التعليم 2030.
3. صياغة الأولويات والاستراتيجيات الخاصة بالسياسات في دورة جديدة.
4. استخدام تمارين المحاكاة والإسقاطات للتخطيط، بما في ذلك تحديد الكلفة.
5. تحسين نظام الرصد والتقييم.

من الضروري أن نعي، مرّة أخرى، أنه لا بدّ من تكييف عمل المكاتب الميدانية لليونسكو للاستجابة على أفضل وجه للحاجات الحالية للبلدان، نظراً إلى أن البلدان قد تكون بلغت مراحل مختلفة في دورة التخطيط والسياسات الخاصة بها، من خلال انتهاز الفرصة لإعادة التأكيد على أهمية جدول الأعمال العالمي في التعليم. وبالتالي، وعلى الرغم من أن قائمة المجالات المخصّصة للأنشطة تُعتبر عملية منطقية، نظراً إلى أن كل مجال عمل هو في الواقع النتيجة الحتمية للعمل السابق، لا بدّ أن يحدّد الواقع المجال الذي يجب أن تبدأ فيه مساهمة اليونسكو لتكون الأكثر صلةً بالموضوع.

تتوفّر مجموعة من المبادىء التوجيهية والأدوات المنهجية لتحليل قطاع التعليم وتطوير القدرات. وتبقى هذه المنهجيات سارية المفعول في سياق تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. ولكن عند استخدام هذه الأدوات، من الضروري التركيز على المبادىء الرئيسية للهدف الرابع (أي التعلّم، والدمج،

والإنصاف، والجدوى، والتعلّم مدى الحياة). وتتوفّر مجموعة من الأسئلة التوجيهية النموذجية المرتبطة بغايات الهدف الرابع في الملحق 1. إلى ذلك، تؤمّن مذكرة الإحاطة رقم 2 حول العرض التفصيلي بشأن التزامات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم Briefing Note #2 on Unpacking 2030 SDG 4-Education 2030 Commitments، التي أعدّتها شعبة الشراكات والتعاون والبحوث، نظرةً شاملة عن تبعات الهدف الرابع (المُلحق 2). وبما أن الفصل 3 (الموارد التقنية) يؤمّن جردة بالأدوات والمنهجيات المتعلّقة بالسياسات والتخطيط المتوفّرة، فإن الأدوات والمنهجيات التالية ستكون مفيدة في مجال (1) تحليل قطاع التعليم و(2) تحليل الحاجات في مجال القدرات وتطوير القدرات.

بناءً عليه، تفصّل الأقسام التالية كلّاً من مجالات العمل هذه وتتضمّن توجيهاً عاماً حرصاً على اعتماد اليونسكو مقاربة متماسكة عند تأمين المساعدة التقنية على المستوى المحليّ في كلّ منها.

3.1 تحديد الثغرات في مجال السياسات استناداً إلى تحليل قطاع التعليم على ضوء الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم 2030

تتمثّل الخطوة الأولى على طريق الاستعداد لتنفيذ الهدف الرابع ضمن الجهود الوطنية لتطوير التعليم بمسح/استعراض الخطط والسياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية الحالية الخاصة بالتعليم وتقييم القدرة على التنفيذ على ضوء الهدف الرابع. وقد يساعد هكذا جهد المكاتب الميدانية في توجيه الحوار مع سلطات التعليم في البلدان المختلفة لكي يكون جدول أعمال «الهدف الرابع- التعليم 2030» ذا صلة في السياق الوطني.

الأهداف

تقضي الأهداف الرئيسية من هذا التمرين بتحديد الثغرات في مجال السياسات والقدرات في الأنظمة القائمة لتنفيذ الهدف الرابع وتصميم الأنشطة التي تتيح ملء هكذا ثغرات. وقد أجرى معهد اليونسكو للإحصاء تمرين مسح منفصل لقياس البيانات ومصادر البيانات المتوفّرة لمؤشّرات الهدف الرابع في 2015-2016. إلى ذلك، نظّم المعهد أيضاً ورش عمل إقليمية متعدّدة تمّ خلالها تدريب إحصائيين وطنيين على إطار عمل مؤشّرات التعليم 2030. ومن المتوقّع تنظيم دورات تدريب إضافية في المستقبل. وبالتالي، يتعيّن إجراء تحليل للثغرات في مجال السياسات والقدرات، بالتعاون مع أنشطة معهد اليونسكو للإحصاء. إلى جانب ذلك، وبدل من اقتراح تحليل متكامل للقطاع، يهدف هذا التمرين إلى دعم الدول الأعضاء للقيام بتحليل سريع لخطط التعليم وسياساته وبرامجه المتوفّرة، إلى جانب القدرة التنفيذية للحكومة على ضوء غايات الهدف الرابع، بغية تحديد مجالات رئيسة للتدخّل في مجال السياسات والتطوير اللازم للقدرات.

المقاربة

لا بدّ من القيام بهذا التمرين من خلال استشارات شاملة وتشاركية ومكثّفة، إلى جانب حملات توعية واسعة لتأمين الموافقة القصوى من جميع الجهات المعنية. وقد يكون هذا التمرين معقّداً للغاية ويطرح الكثير من التحديات، خاصةً وأن الهدف الرابع يعيد التأكيد بوضوح على أهمية التعلّم مدى الحياة، الأمر الذي يتطلّب التنسيق والتعاون ما بين الكثير من الوزارات. غير أنه من الضروري أن تعترف البلدان بالموقع الذي بلغته لكي تتمكّن من تحديد أهدافها ورسم مسار العمل الأكثر فعاليةً ونجاعةً. ويُعتبر هذا

التمرين بالتالي استثماراً ضرورياً يمكن أن يوفّر موارد هامة خلال السنوات القادمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم القيام بهذا التمرين بصورة منعزلة. ويمكن دمج تحليل الثغرات هذا ضمن أنشطة التخطيط الرئيسية المتوفّرة لهذا القطاع في البلدان، مثل الاستعراضات القطاعية المشتركة والاستعراضات في منتصف الطريق إلى أقصى درجة ممكنة، متى أمكن على ضوء التوقيت. يؤمّن الملحق 1 مثالاً عن مجموعة من الأسئلة التي يمكن طرحها خلال تحليل الثغرات.

وسيتطلّب هذا التمرين، عند تنفيذه بشكل كامل، موارد مالية وبشرية هامة. وسيتطلّب أي تمرين يستعرض الأدبيات بحدّها الأدنى مستوى عالياً من الخبرة التقنية. أضف إلى ذلك أن عملية تحديد الوثائق ذات الصلة واستعراضها وتحليلها يتطلّب الكثير من الوقت (انظر الملحق 1 للإطلاع على أسئلة توجيهية ممكنة). قد يحتاج بعض البلدان إلى خبرة تقنية إضافية بسبب النقص في اليد العاملة في الحكومة. وإذا ما قرّر البلد القيام بتمرين أكثر عمقاً يشمل المسوح ومناقشات مجموعات التركيز على المستويين الوطني وشبه الوطني، ستبرز الحاجة إلى استخدام موارد إضافية لتطوير المسوح وتوجيه الميسّرين وتدريبهم وجمع البيانات وتحليلها.

لكلّ بلد مقتضياته الخاصة ويتم تشجيع المكاتب الميدانية بالتالي على إقامة نقاش مع الحكومات من أجل تحديد المقاربة الأكثر عمليّةً لتنفيذ التمرين. ولا بدّ من البحث في إمكانية التعاون مع شركاء آخرين في التنمية.

حال البلدان الهشّة والمتأثّرة بالنزاع

إن تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مهمّة تطرح الكثير من التحديات على أي بلد، غير أن البلدان الهشّة والمتأثّرة بالنزاعات تواجه مجموعة من التحديات التي تبرز متى وجب تحليل الثغرات بصورة متكاملة. فغالباً ما تغيب البيانات، لا سيّما في المناطق المتأثّرة بالنزاعات، على الرغم من أن هذه المناطق هي التي تحتاج إلى الدعم الأكبر. كما أن المخاوف الأمنيّة قد تجعل من المستحيل جمع البيانات الميدانية وتنظيم الاستشارات في بعض من أكثر المناطق تأثّراً. وقد تتوفّر وكالات إغاثة ومنظّمات غير حكومية متعدّدة تؤمّن الخدمات التعليمية، ما يصعّب التنسيق.

من أجل معالجة هذه المسائل، طوّر معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي مبادىء توجيهية بالشراكة مع شركاء آخرين في التنمية (التفاصيل في الملحق 2). وتُشجّع المكاتب الميدانية على العودة إلى هذه المواد عند تصميم الدعم المُخصّص للبلدان الهشّة والمتأثّرة بالنزاع.

3.2 إعادة صياغة الأولويات والاستراتيجية المتعلّقة بالسياسات

أكان البلد يقبل على دورة جديدة للسياسات والتخطيط، أم إن كانت دورة قد بدأت، يمكن تحديد الفرص التي يتيح فيها مسح الثغرات في مجال السياسات (إعادة) صياغة السياسات على ضوء المقاصد الجديدة للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

الأهداف

يقضي الهدف الرئيسي في مجال العمل هذا بمساعدة الدول الأعضاء على إعادة صياغة الأولويات والاستراتيجيات الخاصة بالسياسات. وستختلف السياسات التي ينبغي تنفيذها من بلد إلى آخر وفق

عوامل عامة، بما في ذلك أي من مقاصد الهدف الرابع والمجموعات لا تؤخذ بالحسبان بما فيه الكفاية أو تتخلّف، علاوةً على الأولويات والقدرات التنموية الوطنية الخاصة بكل بلد. واستناداً إلى تحليل الثغرات (انظر القسم السابق)، ستقود المكاتب الميدانية، بدعم تقني من المكاتب الاقليمية والمقرّ، عمليةً تفضي إلى وضع توصيات في مجال السياسات لكي تتمكّن السلطات الوطنية أو الجهات المعنية الأخرى التي تتمتّع بالنفوذ من استخدام النتائج لإحداث تغيير حقيقي في سياسة التعليم ونظامه، لا سيمّا من أجل تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- جدول أعمال التعليم 2030 ضمن السياسات الوطنية كما هو مناسب، من خلال التنبّه إلى السياق والأولويات المحلية.

وستهدف مجموعة التوصيات الأخيرة الخاصة بالسياسات إلى تحقيق ما يلي:

- إعادة مواءمة الأهداف والمقاصد الخاصة بالسياسات مع التزامات الهدف الرابع- التعليم 2030 وطموحاته إلى أقصى حدّ ممكن،
- التصدّي للتبعات المحتملة لعمليات التخطيط الاستراتيجي الحالية والمستقبلية،
- التصدّي للتبعات المحتملة لتنسيق قطاع التعليم وإدارته،
- التصدّي للثغرات في مجال القدرات،
- معالجة التبعات المالية والخاصة بالموارد البشرية،
- التصدّي لفرص الاندماج والعمل المتجانس بين القطاعات.

ينبغي أن تؤمّن التوصيات الخاصة بالسياسات اقتراحاً مفصّلاً ومقنعاً بشأن كيفية استعراض السياسات الحالية (الأهداف والمقاصد) والأولويات في الخطط المتوسّطة والطويلة الأمد الحالية ومواءمتها مع جدول أعمال «الهدف الرابع- التعليم 2030». لهذا الغرض، لا بدّ أن تشمل التوصيات الخاصة بالسياسات إلى أقصى حدّ ممكن ما يلي:

- تفصيلاً للخطوات أو التدابير العمليّة المحدّدة التي لا بدّ من تنفيذها،
- فقرة ختامية تعيد التركيز على أهمية العمل.

المقاربة

تتوفّر فرص متعدّدة أمام البلدان التي تقوم في الوقت الحالي بتنفيذ سياسة/خطّة خاصة بالقطاع للقيام بتكييفات، بما في ذلك أثناء استعراضات القطاع المشتركة والتي أصبحت بصورة متزايدة منصّات لمراجعة السياسات والاستراتيجية، وأثناء التحضير للخطط التشغيلية السنوية أو التي تمتدّ على 3 سنوات حيث أن تمرين إعادة تحديد الأولويات يمكن أن يُنفّذ مع إعادة التفكير بأولويات/استراتيجيات السياسات وإعادة التركيز على الأعمال والاستثمارات بصورة تقدّمية باتجاه مواءمة خطط قطاع التعليم مع أهداف التعليم 2030.

ويمكن أن تتجسّد مشاركة اليونسكو في هذه العملية (أ) من خلال تأدية دور الشريك التقني الذي يؤمّن الخبرة بناءً على طلب حكومة وشركاء التعليم المحليين أو (ب) كعضو في مجموعة التعليم المحلية في بلد تتواجد فيه. ومتى كانت اليونسكو وكالة غير مقيمة، تُشجّع المكاتب الاقليمية على التعاون مع مجموعات

التعليم الوطنية لتأمين المشورة والدعم وللمشاركة في الحوار بشأن أقلمة الهدف الرابع وفق السياق ودمجه في خطط قطاع التعليم.

ترد في ما يلي بعض المبادىء التوجيهية المُقترحة لصياغة التوصيات الخاصة بالسياسات الناتجة عن تحليل السياسات والثغرات وعمليات الاستشارة الوطنية، مع التنبّه إلى أن السياقات والقدرات القطرية تختلف بشكل كبير وأن هذا التمرين قد يكون بدأ فعليّاً في العديد من البلدان. ويتعيّن على اليونسكو أن تعمل بصورة وثيقة مع مجموعات التعليم الوطنية أو آليات الحوار/التنسيق بشأن القطاع على صياغة التوصيات الخاصة بالسياسات واحترام مبدأ الاعتماد على العمليات القائمة. وسيضمن التعاون في مجال تطوير التوصيات الخاصة بالسياسات قيام حوار تشاركي وشامل في هذا القطاع، وهو أمر أساسي لنيل موافقة كل الفاعلين في حقل التعليم ولضمان تأييد السياسات الموصى بها وتخصيص الموارد لها. ترد المبادىء التوجيهية كالآتي:

1. **التعبير بوضوح عن هدف التوصية:** عند وضع توصية خاصة بالسياسات، تتمثّل الخطوة الأولى باتخاذ قرار بشأن الهدف من التوصية. هل تهدف إلى إدخال تشريع جديد أو تغييرات على قوانين حالية؟ هل هي استراتيجية جديدة بالنسبة إلى الحكومة أو تغيير في اتجاه استراتيجية قائمة أو أن التوصية تهدف إلى تحسين سياسة أو خدمة متوفّرة؟ هل تهدف إلى لفت الانتباه إلى مسألة محدّدة، مثل التفاوت ما بين الجنسَين في نتائج التعلّم أو ضرورة أن يضمّ التعليم الشامل للجميع المجموعات المهمّشة؟ ويمكن القول إن وضع هدف واضح لتوصية خاصة بالسياسات استناداً إلى أدلّة/تحليل لأمر أساسي من أجل المساعدة في التأثير على القرارات.

2. **تحديد الجمهور المُستهدف:** إن كانت التوصية تهدف إلى مراجعة استراتيجية القطاع، فقد يتألّف الجمهور المستهدف من الوزراء. وإن كان هدفها يقضي بجمع الأموال من أجل القطاع، فمن المرجّح أن تكون لجنة برلمانية أو وزارة هي الجمهور الأفضل. غير أنه في سياق الغوص في تفاصيل «الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة– جدول أعمال التعليم 2030»، يجب أن يكون الجمهور المستهدف وزارة التربية المسؤولة عن إدارة عملية صياغة السياسات الخاصة بهذا القطاع وتنسيقها وتنفيذها. غير أنه من الضروري أيضاً الاعتراف بالجهات المعنية الرئيسية وبتأثيرها على القرارات الخاصة بالسياسات، مثلاً من هم الشركاء في التنمية، وممثّلو المجتمع المدني، والمنظّمات غير الحكومية، والوزارات، واتحادات المعلّمين، والأهل، والمجتمعات، إلخ. الذين سيهتمّون بالتوصيات المُقترحة.

3. **تحديد التوصية بدقّة وربطها بوضوح بالمسألة (المسائل):** لا بدّ من تحديد المسألة التي ينبغي اتخاذ قرار خاص بالسياسات بشأنها بأكبر قدر ممكن من التفاصيل وبارتباط مباشر بتحليل القطاع أو استعراضه. ولا بدّ من صياغة التوصية بجملة واحدة واضحة ودقيقة. ويُعتبر النصّ الذي يربط ما بين التوصية الخاصة بالسياسات هذه والدليل والنقاش الأساس المنطقي لهكذا توصية. ومن المؤكّد أن تقديم تحليل مقتضب للمسألة سيكون قيّماً بالنسبة إلى صانعي السياسات، بما في ذلك تفاصيل عن الاستراتيجية أو التشريع أو السياسة الحكومية التي تنطبق في الوقت الحالي ولمَ يشير التقييم/التحليل إلى ضرورة إحداث تغيير. وينبغي بالتالي أن تقتصر التوصيات على المسألة قيد الدرس وعلى التقييم/التحليل بحدّ ذاته.

4. **اقتراح خيارات بديلة متى أمكن:** إن توفّرت مقاربات مختلفة متعدّدة يمكن أن يعتمدها صانعو السياسات لحلّ المسألة، من الجيّد التركيز على حسنات كلّ منها وسيّئاتها، استناداً إلى تحليل/ تقييم أو دليل، ذلك أن الأمر سيسهّل عملية اتخاذ القرار، كما يساعد في جعل التقييم/التحليل أكثر نفوذاً وذي صلة بالنسبة إلى صانعي السياسات.

5. **الوقوف عند الوضع الحالي والمتوقّع للقطاع والبيئة الاقتصادية الوطنية والقيود:** في الكثير من الأحيان، تكون الموازنات الحكومية مقيّدة للغاية لجهة المبالغ التي يمكن إنفاقها، لا سيّما على نفقات غير متوقّعة. وعليه، وعلى الرغم من أن تحليل/استعراض القطاع قد يتيح تحديد اتجاهات مناسبة للسياسات تستطيع أن تحلّ المسألة، غير أن هذه الاتجاهات إن كانت تنطوي على تكاليف كبيرة، فمن غير المتوقّع أن تُعتمد. ويتعيّن على التوصيات أن تكون حيادية من ناحية التكاليف متى أمكن أو أن تثبت أنها قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية، إي أنه في حين يُفترض إنفاق المال الآن، غير أنه سيتيح ادّخار نفقات عامة هامة في المستقبل. ومن المتوقّع أن تأتي أي توصية خاصة بالسياسات بالمنافع. أضف إلى ذلك أنها إن نجحت في تقليص التكاليف، فستكون موضع ترحيب.

6. **الإندماج ضمن إطار عمل قائم للسياسات و/أو استراتيجية قطاعية متوفّرة.** إن عملية وضع استراتيجية جديدة للقطاع هي عملية طويلة تستهلك الكثير من الوقت بحيث ينبغي بناء الأدلة والإرادة السياسية على فترات طويلة، من خلال تحليل/استعراض القطاع وإقامة حوار بشأن السياسات. وفي السياق الحالي للمواءمة مع جدول أعمال التعليم 2030، ينبغي، من باب الحذر، اقتراح توصيات خاصة بالسياسات يمكن أن تُدمج بسهولة في الاستراتيجية القائمة للقطاع، أو إطار العمل الوطني المتوسّط الأمد، أو البرنامج الحكومي أو التشريعات. وستلقى التوصيات ترحيباً أكبر من قبل صانعي السياسات ويكون لها تأثير مستقلّ أكبر. ولا بدّ من الإشارة إلى قدرة التوصية على التأثير على تطوير سياسة/استراتيجية جديدة، من خلال تأطير التوصيات. فلا بدّ بالتالي من التنبّه إلى التطوّرات الحالية والمستقبلية في السياسات التي تطال المجال المعني. وعليه، فإن البلدان التي تكون قد وصلت إلى نهاية دورة التخطيط الخاصة بها و/أو تكون مستعدّة لتطوير استراتيجية/سياسة جديدة ستحظى بالدعم للقيام بذلك في إطار جدول الأعمال 2030.

7. **استخدام الأدلّة الدولية للمقارنة.** عند صياغة توصية خاصة بالسياسات، من الضروري العودة قدر الإمكان إلى مقاربات متشابهة اعتمدها بلد آخر والتركيز على أي نجاح أو إخفاق من خلال استخدام أمثلة من العالم الحقيقي. وإن نجح بلد آخر في التعاطي مع مسألة لها علاقة بالسياسات، فستتعزّز أي توصية من خلال الإشارة إلى ممارسة دولية حسنة. والأمر يصحّ تحديداً إن كان المثال المُستخدم يأتي من بلد يتمتّع بميزات متشابهة من ناحية المساحة وعدد السكّان والاقتصاد والنظام السياسي، وإن كانت الحالة مبتكرة وذات مردودية التكاليف وأثبتت نجاحها. إلى ذلك، تُشجّع الدول الأعضاء على استخدام بيانات قابلة للمقارنة عابرة للبلدان بصورة مكثّفة أعدّها معهد اليونسكو للإحصاء من أجل قياس تقدّم بلدها مقارنةً ببلدان أخرى.

8. **تكييف اللغة وفق الجمهور المستهدف.** يجب أن تكون التوصيات الخاصة بالسياسات مُصاغة بلغة واضحة وبسيطة وقابلة للقراءة ويسهل فهمها من قبل أي قارىء ليس لديه معرفة مُسبقة عن الموضوع. وبصورة عامة، لن يهتمّ جمهور التوصيات الخاصة بالسياسات بالمنهجية بل

ما يهمّه هو معرفة أن النتائج صلبة. وينبغي ترتيب المعلومات وفق الأولويات لعرضها على صانعي السياسات، في حين أن الربط ما بين تشخيص القطاع/استعراض النتائج يكفي بحدّ ذاته. ويتعيّن على المرء تفادي استخدام لغة أكاديمية وتقنية في التوصيات الخاصة بالسياسات.

9. **وصف التأثيرات/التبعات المتوقّعة من التوصيات المقترحة.** متى أمكن، تُقترح التبعات المحتملة للتوصية، إن تمّ تنفيذها أم لا. من الضروري كتابة توصيات تقدّم حججاً واضحة عن الفائدة التي ستأتي بها التوصية على النظام التعليمي والمجتمع، على المستويات الفردية والمجتمعية والوطنية، على ضوء التحليل/الاستعراض. ويمكن أن تساعد الأمثلة العمليّة التي تثبت فعاليتها في العالم الحقيقي في بلوغ هذا الهدف.

10. **التركيز على الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها.** تعترض طريق صانعي السياسات مسائل متعدّدة تستوجب الانتباه والعمل. وينبغي بالتالي أن تقنعهم التوصيات بشأن السياسات بأهمية المسألة التي ركّز عليها تحليل/استعراض القطاع (إعادة مواءمة خطط/سياسات القطاع الحالية مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة– جدول أعمال التعليم 2030) وبالفائدة التي سيعود بها العمل الموصى به على تطوير التعليم، إن تمّ الاضطلاع به.

11. **الإشارة إلى مستوى الأولوية والكلفة والجدول الزمني، لكلّ توصية من هذه التوصيات.** من الضروري أن تتضمّن كل توصية دلائل مقتضبة ومشورة خبير بشأن:

- الأولوية الممنوحة للتوصية (عالية، متوسطة، منخفضة مقارنةً بباقي التوصيات المقترحة)،
- مستوى الصعوبة للنجاح في تطبيقها (عالٍ، متوسّط، منخفض)،
- مستوى الكلفة (عالٍ، متوسّط، منخفض أو ما من تكاليف مالية)،
- الخطّ الزمني الدلاليّ للتنفيذ (طويل الأمد، متوسّط الأمد، قصير الأمد).

نظرة عامة عن الموارد والأدوات

إن الوثيقتَين الوطنيتَين الرئيستَين للتخطيط هما إطار العمل الوطني المتوسّط الأمد (1–3 سنوات) والخطّة الوطنية الاقتصادية – الاجتماعية (10–15 سنة)، ما يساعد في تعميق فهم جدول أعمال التنمية 2030 وملكيّته من قبل الدول الأعضاء. ولا بدّ أيضاً من الحرص على ترحيب السلطات الوطنية بالتوصيات. لهذا السبب، يجب أن يحرص أخصائيّ التعليم في المكتب الميداني على تماشي التوصيات المُقترحة بشأن السياسات مع الأدلّة والنتائج الناجمة عن تقييم الحاجات و/أو تحليل القطاع و/أو استعراض السياسات وعمليات التقييم القطرية المشتركة للأمم المتحدة، بما في ذلك التغذية الراجعة من استشارة الجهات المعنية والحوار بشأن السياسات.

ومن الضروري أيضاً الإشارة إلى أن الخطوات الواردة أعلاه، رغم اعتبارها مقتضيات مسبقة للتوصّل إلى توصيات سليمة بشأن السياسات، لا تضمن إمكانية تطبيقها وقبول صانعي السياسات بها. فتأييد صانعي السياسات لهذه التوصيات يعتمد على عوامل متعدّدة، غير أن فرص القبول بتوصية مبنية على أدلّة صلبة وتتمتّع بمردودية التكاليف عند تطبيقها وتأخذ بالحسبان أفضل الممارسات الدولية أكبر وتأثيرها على النقاشات حول السياسات أقوى.

إن نماذج المحاكاة الخاصة بسياسات التعليم (انظر القسم التالي) تؤدّي دوراً أساسياً في تحديد أولويات السياسات وفي تسهيل الحوار بشأن السياسات من خلال تقييم قابلية التنفيذ وتحديد أولويات مختلف الخيارات الخاصة بالسياسات، مع إعادة تكييف ما يتوفّر منها. ويجب أن تقوم المكاتب الميدانية بمساعدة وزارات التعليم والشركاء على فهم مقتضيات الموارد (البشرية والمادية والتقنية والمالية) اللازمة من أجل تنفيذ السياسات المتماشية والمقاصد الواردة في إطار عمل التعليم 2030 ومساعدتها في ترتيب الأولويات بصورة أفضل وتحديد مراحل تنفيذ المقاصد، بالتزامن مع الأولويات الوطنية والموارد المتاحة. وستشارك اليونسكو، بأكبر قدر ممكن، في الحوار بشأن السياسات خلال مرحلة تصميم/تحديث نموذج المحاكاة.

وتتوفّر أداة أخرى تتيح الربط ما بين مراحل تحليل القطاع وصياغة السياسات، وهي تقضي باستخدام مقاربة الإطار المنطقي من أجل ترجمة نتائج تحليل قطاع التعليم وترتيبها على شكل سلسلة سببيّة من أجل تسهيل ترتيب الأولويات وتصميم السياسات. وتسهّل أطر عمل النتائج، مثل مقاربة إطار العمل المنطقيّ، التخطيط المستند إلى نتائج وتساعد في وضع تسلسل منطقيّ للأهداف من خلال تحديد السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة التي يجب تطبيقها ومن خلال رصد التدخّلات والبرامج في مجال السياسات وتقييمها. وتستطيع المكاتب الميدانية في هذا الصدد التشجيع على استخدام مصفوفة الأطر المنطقية بعد إعداد/إعادة تكييف تحليل القطاع الذي يلحظ مجالات التغطية الموسّعة/الجديدة بموجب الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها أداة لوضع تصميم أفضل وترتيب أوضح لأولويات السياسات الوطنية.

3.3 استخدام تمارين المحاكاة والإسقاطات للتخطيط، بما في ذلك لتحديد الكلفة

تستند العمليات الوارد وصفها في ما يلي على افتراض مفاده أن عدداً من مراحل التخطيط الأوليّة الرئيسية قد حصلت وهي تشكّل جزءاً لا يتجزّأ من عملية تصميم خطة تنفيذ «الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم 2030» بقيادة وطنية. ويقرّ هذا القسم من الدليل بأن المهمّات الداخلة ضمن تمارين الإسقاطات ومحاكاة التكلفة تفترض حدّاً أدنى من التخطيط الاستراتيجي والتخطيط للسياسات، مع إلمام جيّد بالمهارات الكميّة ومهارات المعلوماتية (إجمالاً على برامج الجدولة spreadsheets) وفهماً سليماً للمالية العامة والاقتصاد الكلّي و/أو الإحصاءات بشأن التعليم.

الأهداف

يقضي الهدف الرئيسي بإشراك الدول الأعضاء في منافع استخدام منهجيات إسقاط ومحاكاة للكلفة خضعت لإختبار دقيق من أجل تأمين مصداقية أكبر لخطّتها الوطنية لتنفيذ الخيارات والاستراتيجيات المتعلّقة بسياسات الهدف الرابع- التعليم 2030. علاوةً على ذلك، يمكن أن تدعم اليونسكو الدول الأعضاء في القيام بمسح صحيح للثغرات في مجال التمويل ولنشره بانتظام وللمناصرة حول التمويل المناسب للأولويات الوطنية للهدف الرابع- التعليم 2030 في سياق الحوار الوطني والاقليمي والدولي بشأن السياسات و/أو منصّات التفاوض/إعلان التبرّعات.

المقاربة

لا بدّ أن يعي العاملون الميدانيون الذي يسعون إلى إقناع الدول الأعضاء ومواكبتها في هذا التمرين القاضي بوضع إسقاطات ومحاكاة وتحديد كلفة القطاع برمّته[3] منذ البداية أن الهدف من هذا التمرين هو القيام به بصورة صحيحة، إلى أقصى حدّ ممكن، ضمن حدود البيانات المتوفّرة ونوعيتها وعبر استخدام منهجيات أثبتت فعاليّتها. ولا بدّ أن تتّضح بالنسبة إلى الدول الأعضاء، من خلال رسائل موقّعة من جانب اليونسكو والجهات الداعية إلى التعليم 2030، منافع استخدام منهجيات شاملة كهذه أثبتت فعاليتها. ويمكن أن تشمل منافع هكذا مقاربة شاملة، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- مصداقية أكبر لتقديرات التكاليف الخاصة بأي طموح يتمحور حول السياسات يكون شاملاً للجميع وتشاركياً ويخصّ الهدف الرابع- التعليم 2030، نظراً إلى أنها متناسبة والقدرة المالية الداخلية للبلد وقدرته الاستيعابية،
- ترشيد خيارات الاستثمار الخاصة بالبلدان ومبادلاتها لكي يتمّ تخصيص الموارد التي يمكنهم تكبّدها في المجالات التي هي بأمسّ الحاجة إليها والتي تؤثّر بصورة كبيرة على أولويات قطاع التعليم،
- يتفاوض وزراء التعليم بصورة مقنعة بشأن مقتضيات الموازنة الخاصة بهم مع وزارات المالية و/أو التخطيط (تنسيق المساعدة الدولية)،
- استشراف أفضل للثغرات في مجال التمويل وتعبئة الموارد الناتجة عن المساعدة الخارجية.

خلال المنتدى العالمي للتربية الذي انعقد في داكار في العام 2000، أكّد المجتمع الدولي أنه «ما من بلد ملتزم جدّياً بواسطة خطّة ذات مصداقية[4] بتحقيق التعليم للجميع سيفشل في تحقيق هذا الهدف بسبب نقص الموارد». فالنقص في التمويل يجب ألا يعرّض للخطر الفرص التعليمية لمليارات المتعلّمين الذي يحقّ لهم النفاذ إلى تعليم جيّد. ويكتسب التزام الأسرة الدولية الوارد أعلاه أهميةً أكبر اليوم مع جدول أعمال التنمية المستدامة الأكثر طموحاً. ولا بدّ من تذكير الدول الأعضاء والجهات المانحة والشركاء بالالتزامات الجماعية التي تقضي بتخصيص ما يلي: (1) من الموارد المحليّة، ما لا يقلّ عن 4-6% من إجمالي الناتج المحلي للتعليم و/أو 15-20% من الإنفاق العام على التعليم، (2) من مصادر تمويل دولية، ما لا يقلّ عن 0,7% من إجمالي الدخل الوطني للمساعدة التنموية ما وراء البحار المخصّصة للتعليم. يتضمّن إعلان إنشيون هذه الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه خلال المنتدى العالمي للتعليم في العام 2015.

3 على الرغم من أن الطبيعة العالمية للهدف الرابع- التعليم 2030 تؤمّن الإطار المثالي للتفكير في اعتماد مقاربة أكثر شموليةً وصلبةً تشمل القطاع برمّته عند استخدام نموذج محاكاة يضمن التناسق القطاعي ويقلّص من التفاوتات ما بين القطاعات وداخلها، فيُنصح الموظّفون الميدانيون بالتحلّي بالمرونة وبعدم فرض هذه المقاربة على الدول الأعضاء في حال تطلّب النقص في البيانات المثلى المطلوبة اعتماد مقاربة أكثر تواضعاً وواقعيةً، أو عندما تكون الدول الأعضاء تمرّ بأزمة/نزاع يفترض اتخاذ القرارات بسرعة والتركيز على مجموعة محدودة من الأولويات التعليمية. غير أنه يجب وضع خطط من أجل تحسين شمولية سياسات التعليم واستراتيجياته الوطنية تدريجياً، بغية المحافظة على الطابع العالمي لالتزامات «الهدف الرابع- التعليم 2030».

4 إلى جانب الشفافية اللازمة، والجوانب التشاركية، وصرامة العملية، بما في ذلك استخدام نموذج محاكاة تمّ اختباره بصورة جيّدة، فإن مصداقية خطط "الهدف الرابع- التعليم 2030" تعتمد بصورة كبيرة على كيفية تفصيل التكاليف لكلّ من المقاصد على حدة، ولأدنى مستوى ممكن من مراكز الكلفة غير المركزية داخل النظام التعليمي في بلد ما. ومن الناحية المثالية، يتيح تقسيم التكاليف ما بين مقاصد وسطيّة (مثلاً، 2020، 2025، 2030) تأمين تقديرات أكثر واقعيةً، مع الأخذ بالاعتبار التغيّرات الملحوظة في معدّلات التضخّم والآفاق الماكرو اقتصادية المحتملة لبلد ما.

كما يظهر الشكل[5] أدناه، تنبغي الإشارة إلى أن نماذج الإسقاط والمحاكاة وتحديد الكلفة، إلى جانب كونها أداة أساسية لتحديد الأولويات الخاصة بالسياسات، لا تُستخدم بالضرورة كتمرين مستقلّ قائم بحدّ ذاته. ويمكن في الواقع استخدامها بصورة متكرّرة من أجل التأثير بصورة رجعيّة على المزيد من التغيرّات والمراجعات في المراحل الأولى، إلى حين تفضي الأولويات والاستراتيجيات والخيارات الخاصة بالسياسات التي تم اختيارها، بما في ذلك التدخّلات المبرمجة ذات الصلة، إلى تبعات على مستوى الموارد تبدو واقعيّة ومستدامة مالياً وقابلة للتنفيذ على ضوء القدرة الحالية أو المتوقّعة لبلد ما.

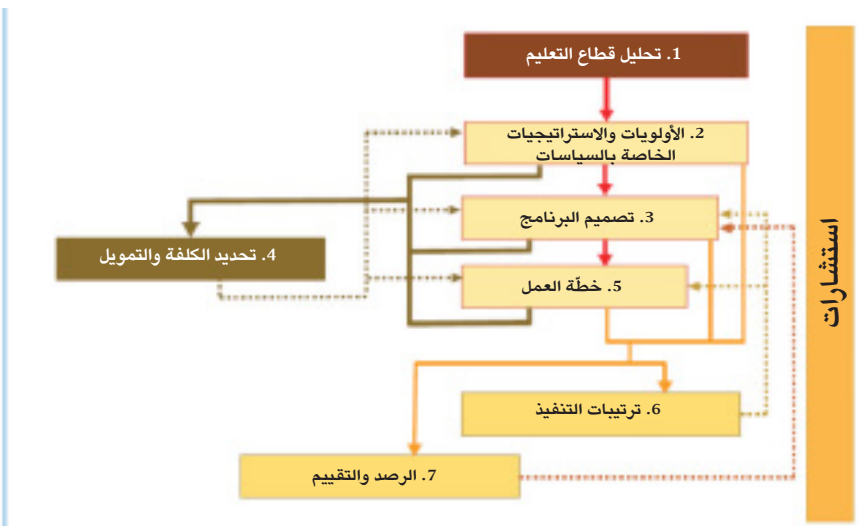

في الوقت نفسه، وحتّى بعد مضيّ سنوات قليلة على تنفيذ الخطّة الأوّلية، يمكن أن تفضي التغيّرات في الظروف السائدة على الأرض إلى مراجعة الخطّة الفعليّة الموافق عليها. وينبغي أن تتّسم نماذج المحاكاة بالأهمية نفسها في حال حصول هكذا مراجعة خلال فترات منتظمة مخطّط لها أو لا.

غير أنه لأسباب عمليّة يُتوقّع من الموظفين الميدانيين الذي سيستخدمون هذا الدليل أن يتصرّفوا كميسّرين وأن يقوموا بتعبئة المساعدة التقنية للدول الأعضاء في مجال الإسقاط ومحاكاة الكلفة، متى لزم الأمر، إلا إن كانوا مجهّزين بصورة حسنة ولديهم ما يكفي من الوقت لمساعدة الدول الأعضاء مباشرةً. وفي هذه الحال، يوفر هذا الدليل مراجع إلى عدد كبير من الوثائق والأدوات التقنية، التي أعدّت اليونسكو غالبيتها، للموظّفين الذين يريدون تجديد أو تحسين معارفهم بشأن الجوانب التقنية والتشغيلية لأساليب الإسقاط ومحاكاة الكلفة أو تعميقها من أجل تأمين مساعدة تقنية مباشرة حسنة البنية إلى الدول الأعضاء.

ويقر هذا الدليل بالقيود المتوفّرة لجهة الوجود الجغرافي لليونسكو ولجهة الموارد المالية التي قد تكون ضرورية للقيام ببعثات ميدانية متعدّدة في البلدان التي تحتاج إلى مساعدة تقنية. وقد تمّ تصميمها عن قصد لتؤمّن توصيات غير تقنية ولكن موجّهة بالعملية ومنظّمة وواضحة وسهلة التطبيق من قبل أي موظّف ميداني بهدف دفع الدول الأعضاء إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطط وطنية للتعليم تراعي الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتكون ذات مصداقية ومقبولة الكلفة ومستدامة من الناحية المالية.

5 المصدر: الشراكة العالمية من أجل التعليم- معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي.

3.4 تحسين نظام الرصد والتقييم

إن الرصد والتقييم أساسيان لصياغة قرارات وخطط خاصة بالسياسات تستند إلى أدلّة، إلى جانب التنفيذ الفعّال والناجع للتدخّلات ذات الصلة التي تتيح تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. ويشير إعلان إنشيون بوضوح إلى ضرورة تأمين رصد عالمي وإقليمي قويّ لتنفيذ جدول أعمال التعليم، استناداً إلى جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ بشأنها على المستوى القطري. إلى جانب ذلك، تعهّد الاعلان بتطوير أنظمة رصد وتقييم وطنية شاملة من أجل استحداث أدلّة سليمة لصياغة السياسات وإدارة أنظمة التعليم وضمان الشفافية والمساءلة.

على الرغم من أن بلداً ما قد يكون وضع نظام رصد وتقييم من أجل رصد أداء نظامه التعليمي، فقد تبرز الحاجة إلى استعراضه من أجل عكس مقتضيات الهدف الرابع ومقاصده ذات الصلة. وتتطلّب عملية إعادة تصميم نظام رصد وتقييم يتيح رصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة جهداً جماعياً ومقاربة مبتكرة بحثاً عن فرص جديدة وناشئة وسعياً للتصدّي لتحديات قائمة وجديدة على حدّ سواء.

الأهداف

يتعيّن على الدعم الآيل إلى تحسين أنظمة الرصد والتقييم الوطنية، على ضوء الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي البيانات الواجب توفّرها من أجل وضع مؤشّرات ذات صلة لرصد الهدف الرابع، والغايات ذات الصلة على المستوى الوطني؟
- أي نظام رصد وتقييم ينبغي تصميمه من أجل تسهيل الرصد والتقييم المنهجيَين للهدف الرابع على المستوى الوطني؟
- كيف يمكن تصميم هكذا نظام للرصد والتقييم بصورة تضمن صلابته واستدامته وقدرته على التوسّع؟

المقاربة

مع أنه من المستحسن أن يملك البلد استراتيجية تعليمية شاملة للقطاع تكون الأكثر ملاءمةً على الإطلاق لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، غير أن بلداناً عديدة ما زالت تطوّر استراتيجيات/سياسات/خططاً منفصلة لكلّ من القطاعات الفرعيّة (مثل التعليم الأساسي، والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم والتدريب في المجال المهني والتقني، والتعليم العالي، والتعليم غير النظامي، الخ). إلى جانب ذلك، يفتقر العديد من هذه الخطط القطاعية الفرعية إلى خطّة رصد وتقييم أو إطار مناسب لهما أو قابل للتطبيق. وتتمثّل خطوة هامة نحو الأمام بأن تبذل هذه البلدان الجهود من أجل وضع خطّة منطقية لقطاع التعليم (من الأفضل أن تكون شاملة للقطاع) تتضمّن خطّة رصد وتقييم كاملة.

لا بدّ أن نتذكّر أن الكثير من خطط الرصد والتقييم السابقة الحسنة التصميم لم تُطبّق بشكل كامل بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية وبسبب التزام ضعيف من الجهات المعنية بالرصد. من أجل بلوغ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، لا بدّ أن يتوفّر التزام قوي من جانب صانعي القرارات والممارسين على حدّ سواء من أجل العمل بصورة وثيقة ضمن رؤية متقاسمة.

إلى جانب الدعم السياسي القوي، تبرز الحاجة إلى اعتماد نظام معلومات لإدارة التعليم يكون صلباً ومؤسسياً ويربط ما بين البيانات والمعلومات من مصادر متعدّدة، لا سيّما تقييم نتائج التعلّم، والمسوح التعليمية، ومسوح القوى العاملة، والمسوح الأسريّة، وأنظمة تقييم أداء المعلّمين وأداء المدارس، حرصاً على رصد الهدف الرابع بصورة منتظمة وتآزرية.

إلى ذلك، يُعتبر تعزيز القدرة الوطنية المستمرّ عاملاً حاسماً في إنشاء نظام رصد وتقييم قوي ومستدام للتعليم 2030. ولا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى نقطتين بارزتَين رئيستَين. فالرصد الفعّال للهدف الرابع يتطلّب: (1) تعاوناً ومشاركة قويَين من قبل كل الجهات المعنية لكي يتم تعزيز هذه القدرة في أوساط الهيئات الحكومية وغيرها من الجهات المعنية بالرصد والتقييم، مثل المجتمعات المحلية والمنظّمات غير الحكومية ومنظّمات المجتمع المدني، و(2) تطوير منهجيات ومؤشّرات مبتكرة تحتاج إلى قدرة وطنية معزّزة.

1. ما هي البيانات اللازمة من أجل إعداد مؤشّرات ذات صلة لرصد جدول أعمال التعليم 2030 على المستوى الوطني؟

إن النطاق الشامل للهدف الرابع يتطلّب مجموعة واسعة من المعلومات المترابطة التي ينبغي جمعها واستخدامها من أجل رصد التقدّم وتقييمه من نواحٍ وجوانب متعدّدة. وللأمر تبعات عميقة على تطوير مؤشّرات رصد وتوفّر بيانات لإعدادها:

- هناك مؤشّرات تحظى بقبول دولي واسع وتتوفّر البيانات التي تتيح إنتاجها. ولكن، على ضوء جدول أعمال التنمية المستدامة الجديد، لا بدّ من توسيع نطاق هكذا مؤشّرات وتغطيتها لكي تشمل بصورة خاصة بيانات مصنّفة، مثل خمس الدخل/الثروة، المجموعات السكّانية المحرومة، تغطية المناطق الجغرافية شبه الوطنية والعوامل العامة/الخاصة، من بين أمور أخرى.
- بالنسبة إلى بعض المؤشّرات، وعلى الرغم من إنجاز العمل المنهجيّ، غير أن بعض البلدان ما زالت غير مستعدّة لإنشاء آليات لجمع البيانات المطلوبة بغية إنتاج المؤشّرات اللازمة.
- تتطلّب بعض غايات الهدف الرابع عملاً منهجياً مكثّفاً لتطوير مؤشّرات جديدة من أجل قياس التقدّم ورصده بصورة مناسبة وقابلة للمقارنة.

إن العديد من مؤشّرات التعليم 2030 ستستند إلى بيانات من مصادر مختلفة. من المهمّ أن يتوصّل مزوّدو البيانات ومستخدموها إلى فهم مشترك لهذه المؤشرات، وأن يتبعوا منهجيات معيارية متّفق عليها عند إعدادها وتفسيرها واستخدامها بصورة متّسقة. ومن أجل فهم الحاجة إلى البيانات بصورة أوضح على ضوء الهدف الرابع واستناداً إلى المؤشّرات المواضيعية الـ43 المقترحة، يعمل معهد اليونسكو للإحصاء في الوقت الحالي، بالتعاون مع وكالات أخرى، على وضع اللمسات الأخيرة على البيانات الفوقية الكاملة والمحدّثة لمؤشّرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

2. أيّ نظام رصد وتقييم يجب تصميمه لتسهيل الرصد والتقييم المنهجيَين للهدف الرابع على المستوى الوطني؟

يجب أن يكون رصد الهدف الرابع وتقييمه جزءاً لا يتجزّأ من نظام الرصد والتقييم القائم في الخطة الوطنية لقطاع التعليم. فطبيعة الهدف المتعدّدة القطاعات تفترض مشاركة جهات معنية متعدّدة. ومن الضروري بالتالي إعادة النظر في نظام رصد التعليم وتقييمه المتوفّر وإعادة تصميمه ليكون أكثر صلابةً في الاستجابة للحاجات الناشئة في مجال رصد أهداف التنمية المستدامة مع الخصائص التالية:

- لا بدّ من تطوير أنظمة رصد وتقييم كجزء من خطّة الرصد والتقييم التي تنطوي عليها الخطة الوطنية لقطاع التعليم، بحيث يتمّ دمج الهدف الرابع– جدول أعمال التعليم 2030 ضمنها. ويجب تطوير الاستراتيجية والخطط الوطنية المستقبلية للتعليم ضمن الرؤية الشاملة لجدول أعمال التنمية المستدامة. وسيضمن هكذا دمج استدامة نظام الرصد والتقييم الخاص بجدول أعمال التعليم 2030 وملكيّته الوطنية. ويتيح ذلك أيضاً تفادي اعتماد أنظمة رصد مزدوجة أو موازية تفضي إلى انعدام الفعالية والارتباك. يصف الرسم أدناه آلية الرصد الخاصة بالتعليم 2030 على المستوى الوطني.

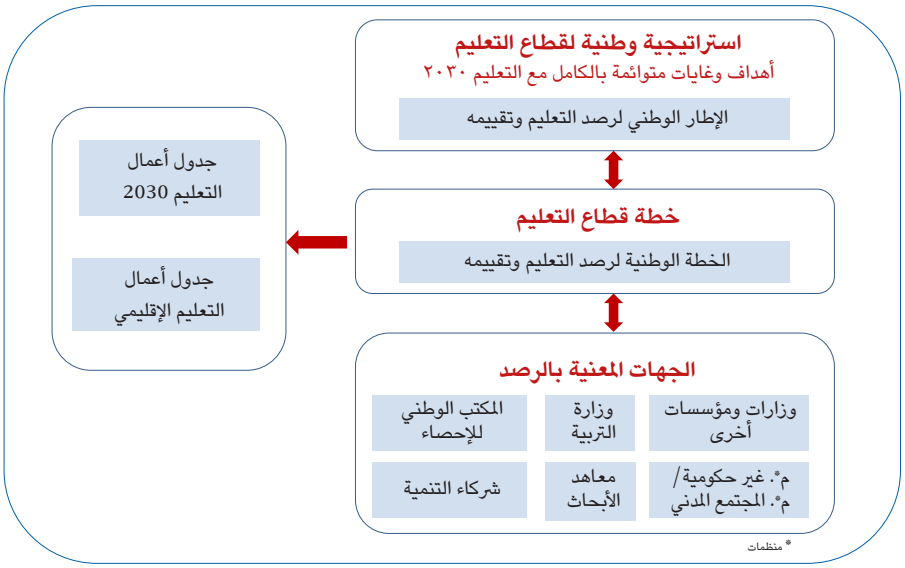

- قد يعتمد بعض البلدان عدة خطط دون قطاعية (الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، التعليم الأساسي، التعليم العالي، إلخ). وفي حال الدول الفدرالية، قد يكون بلد ما قد اعتمد استراتيجيات وخططاً متعدّدة لهذا القطاع على المستوى المناطقي. ففي هكذا حالات، من المهمّ أن تتوفّر آلية رصد تربط ما بين كل هذه الخطط الخاصة بالرصد والتقييم، مع تنسيق فعّال على المستويات كافة واعتماد رؤية مشتركة. إلى جانب ذلك، ينبغي أن يرتبط هكذا نظام أيضاً بأنظمة الرصد والتقييم الخاصة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى.

- لا بدّ أن يكون النظام صلباً بما فيه الكفاية للاستجابة للطبيعة الدينامية للهدف الرابع ولمشاركة جهات معنية متعدّدة فيه.
- في حين يقضي الرصد بتقييم التقدّم المُحرز من أجل تنفيذ الهدف الرابع من خلال الإجابة على السؤال التالي: «ما الذي يحصل وكيف يحصل؟»، تستطيع عمليات التقييم المنتظمة والدورية (الاستعراضات) تقييم وقع التدخّلات والجهود المبذولة لتحقيق الهدف الرابع. وباستطاعة الرصد والتقييم معاً تأمين معلومات شاملة تتيح تصميم تدخّلات ذات صلة وتنفيذها بصورة استراتيجية والقيام بأنشطة تصحيحية، إن لزم الأمر ومتى لزم.
- أخيراً، يفترض الرصد والتقييم المنتظمان للهدف الرابع تدخّل جهات معنية مختلفة ولكن من المفترض أيضاً أن تعمل مع بعضها البعض بطريقة منسّقة.

3. كيف يمكن تصميم هكذا نظام رصد وتقييم فعّال حرصاً على صلابته واستدامته وإمكانية توسيعه؟

- من أجل التأكّد من أن آلية الرصد والتقييم تعمل باتّساق، لا بدّ من إنشاء هيئة أو آلية تنسيق بين الوكالات تضمّ الجهات الرئيسية المعنية بالرصد، مع تحديد اختصاصات كلّ منها بوضوح.
- كما يرد في إعلان إنشيون، يتطلّب رصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مقاربة متعدّدة الأبعاد تغطّي تصميم النظام والمُدخلات والعمليات والمخرجات[6]. وباستطاعة تمرين مسح بيانات قطاعي شامل وسابق أن يساعد في تحديد مضمون البيانات ومنهجياتها بموجب هذه الأبعاد. ويمكن أن يقود هكذا تمرين إلى إنشاء آلية رصد وتقييم حسنة التنسيق تعطي صورة كاملة عن التقدّم المُحرز باتجاه تحقيق جدول أعمال التعليم الوطني.
- استناداً إلى نتائج عملية مسح البيانات القطاعية الشاملة وبعد تعميم جدول أعمال التعليم 2030 في الخطة الوطنية لقطاع التعليم المتوفّرة (أو خطة مستقبلية لقطاع التعليم)، يمكن إعادة تحديد إطار الرصد والتقييم الخاص بقطاع التعليم مع خطة الرصد والتقييم ذات الصلة والتي يكون قد دُمج فيها بالكامل الرصد المنهجي لأهداف التنمية المستدامة. وباستطاعة هكذا إطار وهكذا خطّة للرصد والتقييم يتماشيان وأهداف التنمية المستدامة تحديد الأدوار والمسؤوليات (من يقوم بماذا، متى وكيف) في أوساط الجهات المعنية بالرصد والتقييم (مثل وزارة التربية وغيرها من الوزارات، ومنظّمة الإحصاء الوطنية، وهيئات التقييم، ومعاهد الأبحاث، ومنظّمات المجتمع المدني، والمنظّمات غير الحكومية) خلال الرصد المشترك لأهداف التنمية المستدامة. ولا بدّ من تحديد الأنشطة الإضافية (تطوير المنهجية، جمع بيانات إضافية، إلخ) الضرورية في سياق رصد أهداف التنمية المستدامة، ناهيك عن القواعد وآليات التنسيق.
- لا بدّ من الإشارة إلى أن هذا العمل وهذا التعاون المكثّفَين قد يتطلّبان تطوير مقاربات ومنهجيات جديدة من أجل إنتاج مؤشّرات وطنية ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة تتيح قياس تقدّمها بصورة شاملة. إلى جانب ذلك، سيكون من الضروري اعتماد معايير وتصنيفات وتعريفات ومنهجيات ومعايير لنوعية البيانات تكون مشتركة من أجل إنتاج مؤشّرات لرصد أهداف التنمية المستدامة واستخدامها بطريقة تكون فيها قابلة للمقارنة.

6 إطار عمل التعليم 2030، الفقرة 97.

- إلى جانب ذلك، لا بدّ من تعزيز القدرة على الرصد والتقييم داخل البلد، لأن رصد أهداف التنمية المستدامة يتطلّب أسلوب تفكير جديد، إلى جانب ممارسات ومقاربات جديدة، بما أنه يفترض تعاوناً وتنسيقاً أكبر بين مجموعة واسعة من الجهات المعنية على المستويات كافة (من المحلي إلى العالمي) لكي تؤدّي دورها بصورة متّسقة.
- عند تلبية الحاجة لإجراء رصد منتظم للغايات المتعدّدة الجوانب الطموحة للغاية مع موارد تتقلّص، يجب أن تستخدم البلدان مواردها بصورة فعّالة وناجعة من خلال السعي إلى تطوير حلول محلية مبتكرة ومناسبة واعتمادها وتسخير التكنولوجيا والممارسات المستدامة، واستحداث التآزر بالتالي.
- بما أن مشاركة الجهات المعنية المختلفة على مستويات مختلفة أساسيّة لضمان المساءلة والنجاح في عملية رصد أهداف التنمية المستدامة، فإن المناصرة بشأن أهداف التنمية المستدامة والرصد التشاركي في أوساط مجتمع الرصد والتقييم ضروريان.
- سوف تكمل الاستعراضات الدورية جهود الرصد وتعزّزها توخياً لتنفيذ الهدف الرابع بنجاح. ولا بدّ من القيام بها بانتظام.

4. ما هو الدعم الذي يمكن أن تقدّمه اليونسكو للدول الأعضاء من أجل تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة – جدول أعمال التعليم في التخطيط والسياسات القطاعيّة الشاملة

نظراً إلى الدور القطاعيّ الذي تؤدّيه اليونسكو في مجال التعليم خدمةً للدول الأعضاء، تؤدّي المكاتب الميدانية دوراً رئيساً في المجالات التالية:

- تأييد وضع خطة قطاعية شاملة صلبة للتعليم توجّهها مبادىء الدمج والإنصاف،
- توفير الأدوات والموارد التي صمّمتها اليونسكو وطوّرتها،
- إطلاع البلدان على العروض والخدمات التقنية التي تؤمّنها المنظّمة،
- تنظيم جلسات إحاطة منتظمة مع صانعي القرار الوطنيين في الميدان،
- الربط مع المكاتب الاقليمية والمقرّ ومعاهد اليونسكو من أجل الاطّلاع على الأنشطة قيد التنفيذ (تطوير الأدوات)، وبرامج التدريب المتوفّرة، وبعثات الخبراء التقنيين، وغيره. ولا بدّ أن تكون عملية التواصل والتعاون منهجيّة وإن أمكن رسمية.

4.1 مجالات التركيز بالنسبة إلى المكاتب الميدانية

على ضوء الدور الأساسي الذي تؤديه اليونسكو في مجال الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، من الضروري أن يكون كل مكتب ميداني قادراً على تأمين المساعدة التقنية في مجال العمل هذا. وفي حين يجب الاتفاق على الأنشطة الملموسة التي يضطلع بها كل مكتب ميداني في سياق الحاجات والطلبات المحدّدة للبلد في مجال التخطيط والسياسات القطاعية الشاملة، يوصى بتركيز المكاتب الميدانية على 5 مجالات:

1. مناصرة القيام بتمرين جدّي لتحليل الثغرات، متى كان ذلك مناسباً.
2. المشاركة في الاستشارات وآليات استعراض السياسات والتخطيط القائمة. ويشمل الأمر مشاركة فاعلة في مجموعة التعليم المحلية وغيرها من آليات الحوار في هذا القطاع من أجل مواكبة مراحل صياغة السياسات والاستراتيجيات. وفي الأماكن التي لا تكون فيها اليونسكو وكالة مقيمة، يمكن المشاركة بصورة افتراضية من خلال الاتصال بالاجتماعات وإرسال التعليقات خطيّاً على تكييف السياسات المقترحة على ضوء جدول أعمال التعليم الجديد.
3. جمع الأموال وتعبئة الشراكات. ويشمل الأمر أيضاً التنسيق الضروري مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة وشركاء التنمية (انظر القسم ذا الصلة أدناه).
4. تأمين مساعدة تقنية ودعم في حقل تطوير القدرات، إما مباشرةً أم من خلال توجيه الطلبات المحدّدة إلى المكاتب الإقليمية والمعاهد ذات الصلة. وبالنسبة إلى الهدف الرابع من أهداف

التنمية المستدامة، يطال الدعم مجالات المحاكاة والاسقاطات وتحديد التكاليف، إلى جانب المجالات المرتبطة بالرصد والتقييم كلّها، التي قد تحتاج إلى مساعدة تقنية إضافية من المعاهد ذات الصلة.

5. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحفّز المكاتب الميدانية الدول الأعضاء وأن تدعمها بصورة متكرّرة خلال إجراء عمليات رصد متّسقة ومنتظمة بصورة اعتيادية (أو على الطلب) للتعليم 2030، إذ قد تتطلّب بعض التكييفات التي تطال التوجّهات الخاصة بالسياسات أو سيناريوهات التنفيذ. ويشمل الأمر المناصرة بشأن أهمية عمليات الرصد والتقييم المنتظمة والمنسّقة (الاستعراض الدوري) للتعليم 2030 في أوساط الحكومة والجهات المعنية الأخرى. ويجب أن تندرج هكذا مبادرات في إطار آلية الرصد والتقييم القائمة وألا تكون منفصلة عنها.

4.2 مبادرات ممكنة يمكن أن تقترحها المكاتب الميدانية على الحكومة

يتمثّل الدور الأكثر أهميةً الذي يمكن أن تؤدّيه المكاتب الميدانية بالحرص على أن تحصل الحكومات، عند تأديتها لدورها الرائد في حقل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، على المساعدة التقنية المناسبة من اليونسكو. إلى جانب ذلك، يمكن أن تؤدّي المكاتب الميدانية دوراً أساسياً لجهة اقتراح بعض الأنشطة الرئيسية على الحكومات. فقد أثبتت التجارب السابقة وجود ثلاث مجالات أساسية يمكن تأدية هكذا دور حاسم فيها: (أ) خلال تحليل الثغرات ذات الصلة بالسياسات، (ب) عند التخطيط، (ج) في مجال الرصد والتقييم. ولا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أن المبادرات الممكنة الواردة أدناه يجب أن تُعتبر اقتراحات وإذا ما قبلت بها الحكومات، فيتعيّن عندها على المكاتب الميدانية أن تعرض المساعدة التقنية لليونسكو، متى لزم الأمر وكان مناسباً.

1. في ما يتعلّق بتحليل الثغرات في مجال السياسات

قد ترغب الحكومة في تشكيل فريق تقنيّ يتألّف من الموظّفين التقنيين في وزارة التعليم ووزارات أخرى للمشاركة في تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ومن المفضّل أن يكونوا من وزارات التخطيط والعمل والمرأة، إلى جانب موظّفي مكاتب الإحصاء الوطنية. ولا بدّ أن تقود هذا الفريق هيئة تنسيق قطاع التعليم القائمة أصلاً أو من الممكن أن تقودها لجنة وطنية للهدف الرابع، إن قرّر البلد أن ينشأ لجنة من هذا القبيل. ومن بين الأنشطة المحتملة التي يمكن أن يضطلع بها الفريق التقني:

- *تطوير إطار عمل تحليلي*. بالتعاون مع اليونسكو وشركاء آخرين، يجب أن تضع الحكومة إطار عمل لتحليل الثغرات، استناداً إلى الأدوات والأطر المتوفّرة والواردة أدناه، ما يعكس أوضاع البلد وإنجازاته والتحديات التي يواجهها.
- *استعراض الأدبيات*. استناداً إلى إطار العمل التحليلي، يجب جمع السياسات والخطط ووثائق البرامج/المشاريع المتوفّرة، إلى جانب الأوراق البحثية لكي يستعرضها الفريق التقني.
- *جمع بيانات إضافية*. متى أمكن، لا بدّ من جمع بيانات إضافية من خلال نقاشات مجموعات التركيز والمسوح والاجتماعات الاستشارية. ويوصى أيضاً بجمع معلومات من المستويات شبه الوطنية (أي حكومة الولاية أو الإقليم، أو المدارس) ومن الجهات المعنية الرئيسية (مثل المعلّمين).

- وضع تقرير. استناداً إلى المعلومات التي تمّ جمعها وتحليلها، يتعيّن على الفريق التقني أن يضع تقريراً بشأن تحليل الثغرات، يمكن أن يتبع المخطّط الوارد أدناه.

الفصول	المواضيع التي ينبغي التطرّق إليها
المقدّمة	منهجية التمرين (أي مصادر المعلومات المستخدمة). تركيبة الفريق التقني.
الفصل 1: السياق القطري	سياق التنمية في البلد، بما في ذلك التقدّم والتحديات في مجال التعليم.
الفصل 2: تحليل الخطط والسياسات والبرامج المتوفّرة	نتائج تحليل الخطط والسياسات والبرامج المتوفّرة مقارنةً بكلّ غاية من غايات الهدف الرابع.
الفصل 3: تحديد الثغرات	تحليل الثغرات والأسباب وراء هذه الثغرات. يمكن تصنيف هذه الثغرات وفق فئات (خطّط، افعل، تحقّق، تصرّف) من أجل التنبّه إلى الحلقة المفقودة.
الفصل 4: استراتيجيات التصدّي للثغرات	استراتيجيات ممكنة للتصدّي للثغرات التي تمّ تحديدها من أجل تحقيق مقاصد الهدف الرابع.
الخاتمة	ملخّص عن النتائج والخطوات التالية.

- *الاستشارة ووضع اللمسات الأخيرة على التقرير.* متى وضع الفريق التقني التقرير، ينبغي تنظيم اجتماعات استشارية وللمصادقة على المستويات الوطنية وشبه الوطنية ودعوة الجهات المعنية الرئيسية لحضورها.

تشمل الأنشطة التي توصى المكاتب الميدانية بتنفيذها دعماً للأنشطة الآنفة الذكر ما يلي:

1. المناصرة للقيام بتمرين صلب لتحليل الثغرات؛
2. جمع الأموال وتعبئة الشراكات؛
3. تأمين مساعدة تقنية ودعم في مجال تطوير القدرات؛

2. في ما يتعلّق بالتخطيط

لا بدّ من احترام دورة التخطيط والسياسات الخاصة بقطاع التعليم على المستوى القطري. وكما اتضّح مما سبق، يمكن أن تؤدي المكاتب الميدانية أدواراً مختلفة، استناداً إلى المرحلة التي تتمّ فيها الاستشارات بشأن الهدف الرابع في دورة التخطيط. غير أنه من الضروري، مهما كان الوضع، أن تشارك المكاتب الميدانية في دورة التخطيط وأن تقترح أيضاً على الحكومات قنوات محتملة لتحسين قدراتها التقنية في

مجال العمل هذا، لا سيّما متى تعلّق الأمر بتوفّر البيانات والإسقاطات وتمارين المحاكاة وتحديد الكلفة. ترد في ما يلي بعض الاقتراحات التي يمكنها عرضها على الحكومات في هذا المجال:

- بالتشاور مع فريق التعليم المحلّي، يمكن أن تناصر المكاتب الميدانية بنشاط إجراء مسح قطاعي شامل للبيانات وأن تقترحه على الحكومات؛
- تعزيز القدرة التقنية للوزارة من أجل استخدام نماذج المحاكاة وتكييفها بغية فهم المنافع المتبادلة للخيارات الخاصة بالسياسات؛
- الربط ما بين النقاشات حول السياسات وتحديد الأولويات في هذا المجال مع نقاشات أوسع نطاقاً تتناول الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، تماشياً مع الاهتمامات التنموية الوطنية؛
- الترويج لسياسات شمولية ومتعدّدة القطاعات لتغطية مقاصد يذهب نطاقها إلى أبعد من قطاع التعليم وتغطّي مسائل متعدّدة مثل المساواة بين الجنسَين، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتربية على المواطنة العالمية، مثل 4.2 و4.7؛
- إعادة التأكيد على أهمية المواءمة ما بين المبادرات والشركاء والموارد الخاصة بالتعليم حول إطار عمل واحد للسياسات والنتائج؛
- التشجيع على وضع استراتيجية وطنية لتطوير القدرات، ليس فقط على ضوء مقاصد الهدف الرابع ولكن أيضاً لبناء قدرات الأنظمة.

3. في ما يتعلّق بالرصد والتقييم

بلغت البلدان مراحل مختلفة لجهة نضج أنظمة رصد التعليم وتقييمه الخاصة بها. ويتعيّن على المكاتب الميدانية ألا تروّج فحسب للدمج المناسب للغايات الوطنية للهدف الرابع في أنظمة الرصد والتقييم المتوفّرة ولكن أيضاً انتهاز هذه الفرصة من أجل توجيه الدعم التقني في مجال العمل هذا. ومن بين الاقتراحات التي يمكن للمكاتب الميدانية عرضها على الحكومات، قد تلحظ ما يلي:

- استعراض إطار عمل الرصد والتقييم وخطّة الرصد والتقييم اللذين يشكّلان جزءاً من خطة (خطط) قطاع التعليم وإعادة تحديدهما، وإيجاد أساليب ومقاربات من أجل رصد مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي لا يتمّ رصدها في الوقت الحالي؛
- تعزيز القدرة على الرصد والتقييم على المستويات كافة؛
- البحث عن حلول مبتكرة ومناسبة لتأمين رصد مستدام ومقبول الكلفة للتعليم 2030؛
- إجراء استعراض دوريّ كجزء من عملية الرصد والتقييم الوطنية للتعليم 2030.

4.3 مبادرات محتملة يمكن أن تقترحها المكاتب الميدانية على الجهات المعنيّة غير الحكومية

بما أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى التركيز المتزايد على المجموعات المحرومة، تستطيع المنظّمات غير الحكومية ومنظّمات المجتمع المدني أن تؤمّن معلومات بديلة تبرز حاجة كبيرة إليها ومبادرات مبتكرة لتلبية حاجات المحرومين التي لم يتم التعبير عنها في غالبية الأحيان. ويمكن

أن تؤدّي المكاتب الميدانية دوراً هاماً في الجمع ما بين الحكومات والمنظّمات غير الحكومية، من خلال تسهيل مشاركتها مثلاً في آليات التنسيق القائمة (مثل مجموعة التعليم المحلية، ومجموعات العمل المواضيعية). ترد في ما يلي قائمة بالأساليب المحتملة لتحقيق هكذا غاية.

- متى أمكن ومتى سمح الوقت بذلك، يمكن التفكير في إمكانية إجراء أبحاث مشتركة مع منظّمات غير حكومية بشأن مسائل رئيسة تخصّ التعليم.
- تشجيع المنظّمات غير الحكومية على المشاركة في نقاشات تتناول صياغة السياسات والاستراتيجيات عبر المشاركة في المجموعات المواضيعية التي يمكن تشكيلها من أجل مناقشة/المصادقة على نتائج تحليل قطاع التعليم، وتطوير أولويات خاصة بالسياسات واستراتيجيات تنفيذ.
- تشجيع المنظّمات غير الحكومية على تحديد الاختناقات التي تعيق التنفيذ الفعّال للسياسات والاستراتيجيات القائمة والتواصل بشأنها وضرورة تأييد السياسات الهادفة للوصول إلى بعض الفئات السكّانية.
- نظراً إلى أن الجهات غير الحكومية المعنية بالتعليم تساهم بشكل كبير في الرصد الشمولي والشامل للتعليم 2030، يمكن أن تقوم المكاتب الميدانية بإسداء النصح وباقتراح أن تضطلع بالمهمّات التالية:
  - المشاركة بنشاط في هيئة تنسيق بين الوكالات وإجراء مسح قطاعي شامل للبيانات؛
  - المساهمة في صياغة استراتيجية رصد وتقييم وخطّة رصد وتقييم يُدمج ضمنهما الرصد المنتظم لأهداف التنمية المستدامة؛
  - تعزيز القدرة على إجراء الرصد والتقييم من أجل إكمال الجهود الحكومية في رصد التعليم 2030؛
  - تحديد حلول مبتكرة وملائمة للرصد التشاركي المستدام والمقبول الكلفة وتجربتها ونشرها؛
  - دعوة المنظّمات غير الحكومية المعنية بالتعليم إلى الاتصال بنظيرات لها تعمل في مجالات أخرى لها علاقة بأهداف التنمية المستدامة (الصحّة، الأغذية، الخ) من أجل تحديد الحاجات ووضع استراتيجيات تعليمية متكاملة؛
  - نشر الرصد التشاركي للتعليم 2030 على كل المستويات الشعبية.

4.4 التنسيق مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومع شركاء آخرين

من الضروري أن تسعى اليونسكو إلى إقامة شراكات مع شركاء آخرين في التنمية داخل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. فعلى سبيل المثال، قد يكون عدد من هؤلاء الشركاء قد نفّذوا مشاريع وقاموا بأبحاث بشأن بعض المسائل الرئيسية. وباستطاعة عمليات التقييم القطرية المشتركة التابعة للأمم المتحدة تأمين معلومات قيّمة عن مسائل التعليم في كل من البلدان.

- إن تقاسم المعلومات مع شركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة يشكّل الخطوة الأولى باتجاه تفادي ازدواجية الجهود ويشكّل في الوقت عينه السبيل الوحيد لضمان مواءمة أفضل ما بين العمل على الهدف الرابع والعمل على أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويشكّل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية آلية هامة من أجل إطلاق التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، دعماً لوزارات التعليم في تنفيذها للهدف الرابع والمقاصد ذات الصلة على المستوى الوطني.
- متى أمكن، يمكن التفكير بأنشطة مشتركة، مثل إجراء أبحاث مشتركة وتمويل مشترك لمستشارين خارجيين وتنظيم مشترك لاجتماعات استشارية.
- يمكن أن تؤدّي مجموعات التعليم الوطنية وأي نوع من آليات التنسيق في قطاع التعليم المتوفّرة منصات فعّالة لتقاسم المعلومات وإجراء الاستشارات وإقامة حوار بشأن السياسات والتنسيق. وتستطيع اليونسكو أيضاً أن توجّه عمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في التنمية، في إطار عملية واسعة للنشر. وقد تقتصر الشراكات على الجهات الناشطة في حقل التعليم.
- عندما لا تملك اليونسكو وجوداً ميدانياً مناسباً ومتى أمكنها الاعتماد على ممثّلي الجهات الأخرى الداعية، مثل اليونيسف والبنك الدولي، إلخ، يجب أن تتعهّد المكاتب الميدانية بالاستناد اليهم دعماً للبلدان، بموجب المبادىء التوجيهية لليونسكو.
- من أجل تأمين فرص تمويل مشترك، أو حتّى تسهيل التعويض السريع عن أي ثغرات في التمويل، يُستحسن أن يشرك الموظّفون الميدانيون أعضاء مجموعة التعليم المحلية، أكانوا أعضاء في الأمم المتحدة أو لا، إلى أقصى حدّ ممكن، في هذه العملية. وفي حال لم يعرب أعضاء المجموعة عن أي اهتمام بالمشاركة في العمل التقني، يتعيّن على الموظّفين الميدانيين تنظيم جلسات إحاطة مشتركة مع مسؤول حكومي بشكل منتظم قدر الإمكان.
- في مجال الرصد والتقييم، يجب أن تعمل المكاتب الميدانية بصورة وثيقة مع مجموعة التعليم المحلية وأن تناصر قيامها بما يلي:

  – الحرص على تأمين رابط ما بين رصد الهدف الرابع والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة؛

  – إطلاق رسائل جماعية ومناصرة مشتركة لدى النظراء الوطنيين من ذوي الصلة بشأن الرصد المنتظم لأهداف التنمية المستدامة؛

  – تأمين دعم تقني لتعزيز القدرة الوطنية على الرصد والتقييم بصورة متماسكة وتآزرية (تفادياً للإزدواجية)؛

  – تأمين تنسيق فعّال في ما بينها ومع الحكومة لتفادي الازدواجية؛

  – تقاسم الممارسات والمبادرات الحسنة في مجال الرصد والتقييم الناجمة عن مبادرات وأنشطة أخرى. ؛

4.5 أين يمكن إيجاد المساندة التقنية داخل اليونسكو

في حال احتاج مكتب ميداني إلى دعم تقني إضافي أو إلى مساندة، ترد في ما يلي جردة بأنشطة الخدمات التي يمكن أن تساهم فيها المكاتب الإقليمية والمعاهد والمقرّ.

دور المكاتب الإقليمية

- استعراض التجارب من الميدان والدروس الرئيسية المستقاة ونشرها على المستوى الإقليمي في أوساط أخصائيي البرامج (تنسيق التواصل مع عمل المقرّ في هذا المجال).
- تطوير منصّة للتبادل المهنيّ تخصّ أخصائيي البرامج في المنطقة والإبقاء عليها.
- تأمين الدعم التقني للمكاتب المدانية وبناء قدراتها، متى أمكن.
- تكييف خارطة الجسور القائمة ما بين الهدف الرابع وأهداف التنمية المستدامة الأخرى وفق خصائص المنطقة والتواصل بشأنها. يمكن القيام بذلك من خلال الندوات والنشرات والمنصّات والمنتديات الالكترونية، إلخ.
- تخصيص موارد مالية للمكاتب الميدانية التي تحتاج إليها.
- جمع الموارد البشرية المتوفّرة في المنطقة للقيام بمشاريع محدّدة، متى كان ذلك مناسباً.
- ممارسة الضغوط على شركاء ماليين وشركاء في التنفيذ في المنطقة للقيام بمشاريع ولتركيز الضوء على هذا الموضوع.

دور المعاهد المتخصّصة

- نشر الدروس المستقاة لجهة الهدف الرابع، في مجالات الخبرة ذات الصلة. يجب أن تتوفّر هذه المعلومات انطلاقاً من المنصّة القائمة في المقرّ.
- تنظيم نقاشات مهنيّة دوريّة بشأن جوانب رئيسة تتعلّق بتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.
- تصميم الجسور ما بين الهدف الرابع وأهداف التنمية المستدامة الأخرى وتقاسمها والترويج لها، في مجالات اختصاصها.
- تطوير أدوات ومبادىء توجيهية في مجالات اختصاصها.
- تأمين دعم تقني متخصّص للمكاتب الميدانية وللدول الأعضاء، بناء على طلبها.

دور المقرّ

- المساعدة في عملية تنفيذ الهدف الرابع من خلال تطوير الوثائق المرجعيّة والمبادىء التوجيهية التقنية والأدوات التقنية، والقيام باستعراض عالميّ للممارسات الحسنة.
- تأمين معلومات عن الاتجاهات الإجمالية إلى الدول الأعضاء والمكاتب الميدانية. واستناداً إلى ذلك، المناصرة في أوساط البعثات الدائمة واللجان الوطنية والسلطات الوزارية، إلخ.
- تعزيز الدروس المستقاة من التجربة الميدانية ونشرها. إنشاء مركز توثيق على الخطّ تحقيقاً لهذا الهدف والإبقاء عليه.
- تنظيم استعراض للدروس المستقاة من أجل التمييز ما بين تلك المفتوحة أمام التعميم في عمل القطاع وتلك الخاصة بسياق إقليمي/وطني.

- إطلاع المكاتب الميدانية بصورة دورية على أفضل الممارسات التي قد تساعد في تحقيق الهدف الرابع.
- إنشاء خارطة جسور ما بين الهدف الرابع وأهداف التنمية المستدامة الأخرى والتواصل بشأنها. ولا بدّ من القيام بذلك بالتعاون مع شركاء آخرين داخل اليونسكو ومنظّمة الأمم المتحدة وخارجهما.
- تأمين مساندة تقنية للعملية، بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية.
- المشاركة بنشاط في جمع الأموال على المستوى العالمي وتأمين الدعم للمكاتب الميدانية، بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية.
- الإبقاء على جدول بأسماء الخبراء في مجالات هامة لها علاقة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

5. الموارد التقنيّة

يتمثّل الهدف من هذا الفصل بتأمين إطار واسع للموارد المتوفّرة التي قد تتيح للمكاتب الميدانية تأمين المساعدة للبلدان لكي تضطلع بصورة أفضل بمهمّة تصميم خطة التعليم الوطنية أو المناطقية الخاصة بها وتنفيذها أو استعراضها بغية دمج مقاصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة فيها، إن لزم الأمر.

تتوفّر موارد متنوّعة تهدف إلى تحقيق الهدف عينه من خلال اعتماد مقاربات مختلفة في بعض الأحيان. ولا بدّ في هذا الصدد من فهم الاختلافات فيما بينها من أجل توجيه البلدان لتستخدم أفضل الموارد. ولا بدّ أن يوجّه السياق الوطني الخيارات، لا سيّما القدرة البشرية والموارد المالية وطبيعة الخطّة (قصيرة أو متوسّطة أو طويلة الأمد). فعلى سبيل المثال، قد لا يكون نظام معلومات إدارة التعليم المنمّق مفيداً للبلدان التي تنقص فيها البنية التحتية للتكنولوجيا وتكون القدرات فيها ضعيفة. وفي الوقت نفسه، تبرز الحاجة إلى تحسين الوضع القائم واستباق أي تطوّر مستقبلي. وفي هذا السياق، يوصى باعتماد نظام تصاعديّ، ما يفترض أن يبقي المرء في ذهنه ضرورة تملّك البلد للنظام واستقلاليته على المدى القصير.

5.1 توصيات مخصّصة للمكاتب الميدانية

لا بدّ من طرح بعض الأسئلة متى تعلّق الأمر بالموارد التقنية. ومن الضروري التفكير في هذه الموارد ومحاولة إيجاد أفضل الإجابات عند دراسة النشاط الذي ينبغي الاضطلاع به. وتشمل الاعتبارات الرئيسية مسائل الملكيّة والقدرة والاستدامة والتكاليف.

1. **ما هي الموارد المختلفة المتوفّرة وأي منها هو الأكثر أهميةً للتعاطي مع المسألة قيد الدرس؟** ستساعد عوامل مختلفة، مثل الصلة بالموضوع والوقت ودرجة التنمّق والموازنة والقدرة، في انتقاء الخيار الذي يتمتّع بمردودية التكاليف الأكبر والذي يُعدّ مستداماً مع الوقت. وسيتيح تكريس ما يكفي من الوقت لتقييم مختلف الخيارات المتوفّرة ومقارنة الحسنات مع السيئات ادخار الوقت والموارد على المدى الطويل.

2. **من المسؤول عن التصميم والتنفيذ؟** غالباً ما ترزح الوزارات تحت الضغط وتضطر إلى التصرّف بسرعة فتلجأ إلى شركات خاصة أو مستشارين. وفي حين يتيح هكذا أمر تلبية حاجة على المدى القصير، غير أنه لا يساهم على المدى الطويل في بناء القدرات وتأمين الملكيّة والاستقلالية. ومتى أمكن، لا بدّ من اعتماد مقاربة ترمي إلى بناء القدرات وتسعى إلى زيادة قدرة الوزارة وتعزّز ملكيّتها.

3. **ما هو مستوى التقنيّة الذي يناسب السياق الوطني؟** لا بدّ أن يكون مستوى التقنيّة متناسباً وقدرات البلد وحاجاته. ويتعيّن على الوزارات ألا تضع جانباً الأدوات التقنية المعقّدة إن كانت تخدم مصلحتها وإن كانت قادرة على إدارتها. من جهة أخرى، قد تؤدي أداة معقّدة لا يحسن البلد استخدامها وتأتي بمستوى غير ضروري من التعقيد إلى الكثير من المشاكل. وغالباً ما يُلاحظ التخلّي عن أدوات مكلفة ومعقّدة متى كانت القدرة الداخلية على إدارتها ناقصة. وتماشياً مع ذلك، ومتى أمكن، من المستحسن تطوير أدوات على المستوى الداخلي وإضافة مستويات متزايدة

من التعقيد مع الوقت. ومتى كانت الأداة قد طُوّرت خارجياً، لا بدّ من التوقّف عند فائدتها وقدرة موظّفي الوزارة على اعتمادها.

في بعض الأحيان، قد يكون من الجيد أن تشكّل البلدان لجنة مشتركة لتقييم الموارد المتوفّرة للتصدي لمسألة محدّدة. وتتيح مشاركة خبراء وطنيين وشركاء دوليين وبعض الجهات المعنية في المجتمع المدني جمع الكفايات مع بعضها البعض وتعزيز الشفافية في الوقت نفسه في عملية الاختيار.

بناءً عليه، يمكن صياغة التوصيات المحدّدة التالية للمكاتب الميدانية:

- تحديد الأدوات والمقاربات المناسبة خلال المراحل الأوليّة لأي مشروع أو برنامج جديد من أجل تفادي الانجرار في الاتجاه الخاطىء وتبديد الوقت والموارد المالية.
- إن مسألة الموارد التقنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة تنمية القدرات الوطنية. ويجب أن تكون عملية اتخاذ القرارات بشأن أفضل الأدوات والممارسات التي يتعيّن استخدامها شاملة للجميع ولا بدّ أن تشمل على وجه الخصوص تقنيين وطنيين.
- لا بدّ أن يتماشى الدعم الذي تأتي به الخبرات الخارجية مع نقل للكفايات والمهارات. ويمكن أن يسدي المكتب الميداني النصح للوزارة لاعتماد هكذا سلوك كشرط مسبق في أي اتفاق للتعاون التقني.
- خلال عملية تحديد الأدوات المناسبة، ينبغي تحديد البلدان التي استخدمت هكذا موارد تقنية سابقاً. ما هي الدروس المستقاة من هكذا تجربة؟ والأمر يساعد في ادخار الوقت والحصول على المورد المناسب.

5.2 الموارد التقنية المتوفّرة

تعتمد فعاليّة المكتب الميداني في هذا المجال على الموارد التقنية المتوفّرة لدعم حاجات البلد. وتوضع كل الموارد التي صمّمتها اليونسكو، بما في ذلك المعاهد، وطوّرتها في تصرّف البلدان بصورة مجانية.

لقد صُمّمت الموارد والأدوات الواردة في الملحق 2 خصيصاً لتلبية حاجات تقنية وتخطيطية قد تبرز عند التعاطي مع الهدف الرابع.

الملحق 1. أسئلة توجيهية مُقترحة لإستعراض الخطط والسياسات والبرامج القائمة

من أجل تسهيل التحليل، قد تلحظ البلدان إمكانية استخدام بعضٍ من الأسئلة التوجيهية الواردة أدناه بهدف استعراض الخطط والسياسات والبرامج المتوفّرة. وقد تمّ تصميم هذه الأسئلة لكلّ غاية من الغايات، وتمّ تطويرها لمنطقة آسيا والمحيط الهادىء في بداية العام 2016. والمكاتب الميدانية مدعوّة إلى إعادة أقلمتها وفق السياق لكي تتناسب وسياقات متنوّعة، متى وإن كان الأمر مناسباً.

الغاية 4.1: ضمان أن يتمتّع جميع الفتيان والفتيات بتعليم ابتدائيّ وثانويّ مجانيّ ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعّالة بحلول عام 2030

الإنجازات الرئيسية المتوقّعة بموجب الغاية 4.1:

- تأمين 12 سنة من التعليم الابتدائي والثانوي الجيّد والمجاني والمموّل من الدولة والشامل للجميع والمُنصف، على أن تكون 9 سنوات منها على الأقلّ إلزامية.
- عند إكمال الدورة الكاملة للتعليم الابتدائي والثانوي، يجب أن يكون كلّ الأطفال قد نجحوا في إرساء الأسس التي تتيح لهم الإلمام بمهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، إلى جانب معرفة المواضيع واكتساب المهارات الإدراكية وغير الإدراكية التي تتيح للأطفال تطوير إمكاناتهم الكاملة، كما هو محدّد في المناهج والمعايير الرسمية القائمة ومقارنةً بها.
- القضاء على التفاوت بين الجنسَين في معدّلات إكمال التعليم الابتدائي والثانوي.

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
السياسات
1. ما هي المدة القانونية للتعليم الإلزامي؟
2. ما هو تعريف التعليم المجّاني؟ هل يشمل فقط الرسوم المدرسية؟ ما هي مدّة التعليم المجّاني؟
3. هل ينطبق التعليم المجاني والإلزامي على كل الذين يقطنون في البلد، بغضّ النظر عن جنسيّتهم؟
4. هل حدّد التحليل/التشخيص السابق لقطاع التعليم مجموعات محرومة محدّدة؟
5. هل من سياسات وبرامج تهدف بشكل خاص إلى دعم المجموعات المحرومة؟
6. هل صيغت غايات السياسة/البرنامج بوضوح، مع مؤشّرات قابلة للقياس وخطّة رصد وتقييم قابلة للتطبيق لإجراء رصد وتقييم منتظمَين؟

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
التنفيذ
1. إلى أي مدى تعكس المعايير والمناهج الحالية الحاجة إلى ضمان نوعية التعليم وصلته بالموضوع، بما في ذلك المهارات والكفايات والقيم والثقافة والمعرفة والاستجابة للنوع الاجتماعي ؟
2. هل أن قادة المدارس والمعلّمين مؤهّلين/معتمدين/مدرّبين للاضطلاع بمسؤولياتهم؟
3. هل من أساليب بديلة للتعلّم والتعليم تستهدف الأطفال والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس، لا سيّما في حالات الطوارىء؟
4. في سياقات متعدّدة اللغات، هل يتمّ تأمين التعلّم في مرحلة الطفولة المبكرة باللغة الأولى للطفل أو باللغة التي يتكلّمها في المنزل؟
5. هل تتوفّر أنظمة تقييم وطنية صلبة وشاملة من أجل تقييم النتائج التعليميّة في مراحل حاسمة، بما في ذلك المهارات الإدراكية وغير الإدراكية؟
6. إلى أي مدى توجّه نتائج التقييمات النهائية والتكوينية السياسات وعمليات التعلّم والتعليم في الصفّ؟
7. هل تُستخدم أنظمة تقييم للاحتفال بمستويات مختلفة من الإنجازات ولدعم تطوّر كل المتعلّمين؟
8. هل يتمّ التنبّه إلى عوامل تؤثّر على المساواة بين الجنسَين في التعليم، مثل المعايير الخاصة بالنوع الاجتماعي والسلوكيات ذات الصلة، وممارسات التعلّم والتعليم؟
9. هل أن أدوار وكالات التنفيذ (أي الحكومة الوطنية والحكومات شبه الوطنية والمدارس والمعلّمين وغيرهم) ومسؤولياتها واردة بوضوح ومفهومة من قبل الجميع؟
10. هل تتوفّر قدرة بشرية كافية لتنفيذ السياسات/البرامج؟
11. هل يتوفّر تمويل كافٍ لتنفيذ السياسات/البرامج تنفيذاً كاملاً؟

الغاية 4.2: ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030

الإنجازات الرئيسية المتوقّعة بموجب الغاية 4.2:

- يتمكّن كل الأطفال من النفاذ إلى تطوير ورعاية وتعليم جيّد وشمولي في مرحلة الطفولة المبكرة، مهما كان عمرهم.
- يُشجّع تأمين ما لا يقلّ عن سنة واحدة من التعليم المجانيّ والإلزاميّ والجيّد في المرحلة ما قبل الابتدائية، يؤمّنها مربّون متدربون.

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
السياسات
1. هل أن الرعاية والتطوير في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل الابتدائي جزءٌ من التعليم الإلزامي؟ إن كان الجواب نعم، إنطلاقاً من أي عمر؟
2. هل أن الرعاية والتطوير في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل الابتدائي خدمات مجّانية؟ إن كان الجواب نعم، انطلاقاً من أي عمر؟
3. هل تتوفّر سياسات واستراتيجية متكاملة ومتعدّدة القطاعات للرعاية والتطوير في مرحلة الطفولة المبكرة، يدعمها التنسيق ما بين الوزارات المسؤولة عن التغذية والصحة والحماية الاجتماعية وحماية الأطفال والمياه/الصرف الصحّي والعدالة والتعليم؟
4. هل من سياسات واستراتيجيات و/أو خطط عمل لإضفاء الطابع المهنيّ على العاملين في الرعاية والتطوير في مرحلة الطفولة المبكرة؟
5. هل حدّد التحليل/التشخيص السابق لقطاع التعليم مجموعات محرومة محدّدة؟
6. هل من سياسات وبرامج تهدف بشكل خاص إلى دعم المجموعات المحرومة؟
7. هل صيغت غايات السياسة/البرنامج بوضوح، مع مؤشّرات قابلة للقياس من أجل الرصد والتقييم؟
التنفيذ
1. هل أن أدوار وكالات التنفيذ (أي الحكومة الوطنية والحكومات شبه الوطنية والمدارس والمعلّمين وغيرهم) ومسؤولياتها واردة بوضوح ومفهومة من قبل الجميع؟
2. هل يتوفّر تمويل كافٍ لتنفيذ السياسات/البرامج تنفيذاً كاملاً؟
3. هل تتوفّر قدرة بشرية كافية لتنفيذ السياسات/البرامج؟

الغاية 4.3: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقنيّ والمهنيّ والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

الإنجازات الرئيسية المتوقّعة بموجب الغاية 4.3:

- نفاذ محسّن ومنصف إلى التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والتعليم العالي. يجب أن يُؤمّن التعليم العالي بصورة مجّانية تدريجياً؛
- التعلّم مدى الحياة للشباب/الكبار من خلال المشاركة المتكرّرة في التعليم والتدريب (النظاميَين وغير النظاميَين)؛
- تقليص الهوّة بين ما يُدرّس في مؤسّسات التعليم العالي وما تطلبه الاقتصادات والمجتمعات؛
- تأمين فرص النفاذ المتساوي إلى التعليم العالي للكبار الأكبر سنّاً.

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
السياسات
1. هل أُجريت تحاليل لسوق العمل و/أو الآفاق الاقتصادية المستقبلية من أجل توجيه الخطط والسياسات والبرامج المتعلّقة بالتعليم المهني والتقني والتعليم العالي؟
2. هل من سياسات شاملة لعدّة قطاعات تربط التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والتعليم العالي بالاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا؟
3. هل من آليات لضمان الجودة والتناسق والاعتراف بمؤهّلات التعليم العالي وتسهيل نقل الأرصدة ما بين مؤسّسات التعليم العالي المعترف بها؟
4. هل تتوفّر سياسات وأحكام تتعلّق بالتعلّم الجيّد عن بُعد في التعليم العالي؟
5. هل من سياسات لتعزيز دور التعليم العالي والجامعي في الارتقاء بالأبحاث وتطوير المسار المهني في مجالات حيوية مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والعلوم، بما في ذلك اهتمام مبكر للفتيات والنساء بهكذا مواضيع؟
6. هل صيغت غايات السياسة/البرنامج بوضوح، مع مؤشّرات قابلة للقياس من أجل الرصد والتقييم؟
التنفيذ
1. هل من آليات لتطوير/تيسير شراكات فعّالة، لا سيّما بين القطاعَين العام والخاص، وإشراك أصحاب العمل والنقابات في تنفيذ السياسات؟
2. هل أُطلقت حملات مناصرة للترويج للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والتعليم العالي والجامعي، إلى جانب تعليم الكبار، والتعليم والتدريب للجميع، مع انتباه خاص إلى ضمان المساواة بين الجنسَين وضمان النفاذ للمجموعات الضعيفة؟
3. هل يتوفّر تمويل كافٍ لتنفيذ السياسات/البرامج تنفيذاً كاملاً؟
4. هل أن أدوار وكالات التنفيذ (أي الحكومة الوطنية والحكومات شبه الوطنية والمدارس والمعلّمين وغيرهم) ومسؤولياتها واردة بوضوح ومفهومة من قبل الجميع؟
5. هل تتوفّر قدرات بشرية كافية لتنفيذ السياسات/البرامج؟

الغاية 4.4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرّة بحلول عام 2030

الإنجازات الرئيسية المتوقّعة بموجب الغاية 4.4:

- نفاذ متساوٍ إلى التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني النظامي وغير النظامي وجهاً لوجه وعلى الخطّ، مع ضمان الجودة.
- استخدام التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لاكتساب «مهارات قابلة للنقل» تذهب إلى أبعد من المهارات الخاصة بالعمل، مثل التفكير النقدي، وحلّ المشاكل، والابتكار، والعمل الجماعي، ومهارات التواصل، وحلّ النزاعات من أجل زيادة قدرات المتخرّجين على التكيّف مع متطلّبات سوق العمل السريعة التغيّر.

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
السياسات
1. هل من دراسات/مسوح/أبحاث في أوساط الشباب والكبار من أجل تقييم مستوى المهارات ذات الصلة بالوظائف والعمل اللائق والقيام بالأعمال الحرّة؟
2. هل من سياسات شاملة لعدّة قطاعات تربط التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني والتعليم العالي بالاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا؟
3. هل تتوفّر أنظمة شفّافة وفعّالة لضمان الجودة في التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني؟
4. هل تتوفّر أطر مؤهّلات للترويج لمسارات تعلّم مرنة في السياقات النظامية وغير النظامية؟
5. هل تتوفّر سياسات وبرامج لتأمين برامج تجسير مناسبة ومشورة بشأن المسار المهني وخدمات استشارية؟
6. هل صيغت غايات السياسة/البرنامج بوضوح، مع مؤشّرات قابلة للقياس من أجل الرصد والتقييم؟
التنفيذ
1. إلى أي مدى تُعتبر مناهج التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني وبرامج التدريب عالية الجودة وتشمل المهارات المرتبطة بالعمل والمهارات غير الإدراكية/القابلة للنقل، بما فيها مهارات القيام بعمل حرّ والمهارات الأساسية ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
2. هل أن قادة مؤسّسات التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني والمعلّمين مؤهّلون/معتمدون؟
3. هل أُطلقت حملات مناصرة للترويج للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والتعليم العالي والجامعي، إلى جانب تعليم الكبار والتعليم والتدريب للجميع، مع انتباه خاص إلى المساواة بين الجنسَين والمجموعات الضعيفة؟
4. هل يتوفّر تمويل كافٍ لتنفيذ البرامج/السياسات تنفيذاً كاملاً؟
5. هل أن أدوار وكالات التنفيذ (أي الحكومة الوطنية والحكومات شبه الوطنية والمدارس والمعلّمين وغيرهم) ومسؤولياتها واردة بوضوح ومفهومة من قبل الجميع؟
6. هل تتوفّر قدرات بشرية كافية لتنفيذ السياسات/البرامج؟

الغاية 4.5: القضاء على التفاوت بين الجنسَين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصليّة والأطفال الذين يعيشون في ظلّ أوضاع هشّة، بحلول عام 2030

الإنجازات الرئيسية المتوقّعة بموجب الغاية 4.5:

- التكافؤ بين الجنسَين في كل مستويات التعليم.
- تقليص/إلغاء العوائق أمام نفاذ المجموعات الضعيفة (مثلاً لغة التعليم، الإعاقة، الشعوب الأصليّة، الأشخاص من خلفيات فقيرة/مهمّشة) إلى التعليم.
- تعزيز مرونة أنظمة التعليم أمام النزاعات والأمراض والكوارث الطبيعية من خلال تحسين الاستعداد للأزمات.

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
السياسات
1. هل حدّد تحليل/تشخيص سابق لقطاع التعليم مجموعات محرومة محدّدة (مثل الفتيات والنساء، الأطفال من ذوي الإعاقة، النازحين داخلياً واللاجئين، أطفال الأقليات) والعوائق أمام نفاذهم إلى تعليم جيّد؟
2. هل من بيانات موثوقة بشأن الأطفال من ذوي الإعاقة، تصنّف مختلف الإعاقات وتقيّم مستوى حدّتها؟
3. هل من سياسات وبرامج تهدف بشكل خاص إلى دعم المجموعات المحرومة؟
4. هل تشمل خطط التعليم وسياساته والتخطيط للموازنة تقييم المخاطر والاستعداد لحالات الطوارىء في مجال التعليم والاستجابة لها (بما في ذلك الكوارث الطبيعية والنزاعات)؟
5. هل من أطر عمل شاملة للسلامة في المدارس، تشمل المنشآت المدرسية الآمنة، وإدارة الكوارث في المدارس، والحدّ من المخاطر، وتعليم المرونة؟
6. هل صيغت مقاصد السياسة/البرنامج بوضوح، مع مؤشّرات قابلة للقياس من أجل الرصد والتقييم؟
التنفيذ
1. إلى أي مدى تُعتبر المناهج والكتب المدرسية خالية من التنميط الجنساني وتروّج للإنصاف والدمج وعدم التمييز وحقوق الإنسان والتعليم ما بين الثقافات؟
2. هل تخلو برامج تدريب المعلّمين من التنميط الجنساني وتروّج للمساواة بين الجنسَين والإنصاف والدمج وعدم التمييز وحقوق الإنسان والتعليم ما بين الثقافات؟
3. هل يتوفّر تمويل كافٍ لتنفيذ البرامج/السياسات تنفيذاً كاملاً؟
4. هل أن أدوار وكالات التنفيذ (أي الحكومة الوطنية والحكومات شبه الوطنية والمدارس والمعلّمين وغيرهم) ومسؤولياتها واردة بوضوح ومفهومة من قبل الجميع؟
5. هل تتوفّر قدرة بشرية كافية لتنفيذ السياسات/البرامج؟

الغاية 4.6: ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حدّ سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

الإنجازات الرئيسية المتوقّعة بموجب الغاية 4.6:

- يحقّق كل الشباب والكبار مستويات كفاءة مُعترف بها وذات صلة في مهارات القراءة والكتابة والحساب الوظيفية تكون متساوية للمستويات التي يتمّ تحقيقها عند إنهاء مرحة التعليم الأساسي بنجاح.

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
السياسات
1. هل من آلية لصياغة خطط وسياسات وموازنة قطاعية شاملة ومتعدّدة القطاعات للكتابة والقراءة والحساب من خلال تعزيز التعاون والتنسيق ما بين الوزارات المعنية (أي التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والعمل والصناعة والزراعة) والمجتمع المدني والشركاء في التنمية؟
2. هل حدّد التحليل/التشخيص السابق لقطاع التعليم مجموعات محرومة محدّدة والعراقيل التي تحول دون نفاذها إلى فرص تعلّم جيّدة؟
3. هل تتوفّر بيانات موثوقة بشأن الأطفال من ذوي الإعاقة، تصنّف مختلف الإعاقات وتقيّم مستوى حدّتها؟
4. هل من سياسات وبرامج تهدف بشكل خاص إلى تأمين الدعم للمجموعات المحرومة؟
5. هل صيغت غايات السياسة/البرنامج بوضوح، مع مؤشّرات قابلة للقياس من أجل الرصد والتقييم؟
التنفيذ
1. هل تتوفّر شراكة قوية مع المجتمع المدني من أجل التوسّع في تنفيذ برامج فعّالة لمحو أمية الكبار؟
2. إلى أي مدى تُعتبر برامج تعليم القراءة والكتابة والحساب (1) عالية الجودة وفق آليات التقييم/الاعتماد الوطنية، (2) مصمّمة لتلبية حاجات المتعلّمين؟
3. إلى أي مدى تستخدم برامج تعليم الكتابة والقراءة والحساب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيّما التكنولوجيا النقّالة؟
4. هل يتوفّر تمويل كافٍ لتنفيذ السياسات/البرامج تنفيذاً كاملاً؟
5. هل أن أدوار وكالات التنفيذ (أي الحكومة الوطنية والحكومات شبه الوطنية والمدارس والمعلّمين وغيرهم) ومسؤولياتها واردة بوضوح ومفهومة من قبل الجميع؟
6. هل تتوفّر قدرة بشرية كافية لتنفيذ السياسات/البرامج؟

الغاية 4.7: ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسَين، والترويج لثقافة السلام، ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

الإنجازات الرئيسية المتوقّعة بموجب الغاية 4.7:

- تعتمد البلدان مقاربة تحويلية تجاه التعليم، تتماشى والكفايات والقيم والمعرفة والمهارات والسلوكيات التي يروّج لها التعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية على المواطنة العالمية بغية المساعدة في بناء مجتمعات سلميّة ومستدامة من خلال سياسات التعليم الوطنية والمناهج وتعليم المعلّمين وتقييم التلاميذ.

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
السياسات
1. إلى أي مدى تمّ دمج السياسات والبرامج التي تروّج للتعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية على المواطنة العالمية في التعليم النظامي وغير النظامي واللانظامي، مع الأخذ بالاعتبار التدخّلات القطاعية الشاملة وتعليم المعلّمين والمنهاج والتقييم؟
2. هل من آلية وطنية لتنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة؟
3. هل يتمّ تنفيذ المبادىء الواردة في توصية اليونسكو بشأن التعليم من أجل التفاهم الدولي والتعاون والسلام والتعليم المتعلّق بحقوق الانسان والحريات الأساسية (1974) في السياسات والخطط التعليمية والقطاعية الشاملة؟
4. هل من سياسة وبرنامج بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة/التربية على المواطنة العالمية استناداً إلى الأدلّة من خلال البحث والرصد؟
5. هل يتمّ الترويج لسياسات وبرامج تشاركية تتعلّق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية على المواطنة العالمية من أجل إشراك المتعلّمين والمعلّمين في مجتمعاتهم؟
6. هل تمّ تطوير أهداف تعلّم، بما في ذلك أنظمة صلبة للتقييم تخصّ التعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية على المواطنة العالمية، بهدف تقييم نتائج التعلّم الإدراكية والاجتماعية – العاطفية والسلوكية مع مؤشّرات قابلة للقياس؟
التنفيذ
1. هل أن أدوار وكالات التنفيذ (أي الحكومة الوطنية والحكومات شبه الوطنية والمدارس والمعلّمين وغيرهم) ومسؤولياتها واردة بوضوح ومفهومة من قبل الجميع؟
2. إلى أي مدى يتماشى المنهاج والكتب المدرسية في كل مستويات التعليم مع مبادىء التعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية على المواطنة العالمية وقيمهما وتروّج للمعرفة والمهارات والقيم والسلوكيات الضرورية من أجل بناء مجتمعات سلميّة وصحية وعادلة ومستدامة؟
3. هل من آلية لنشر الممارسات الحسنة الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية على المواطنة العالمية داخل البلدان وفي ما بينها؟
4. هل يتوفّر تمويل كافٍ لتنفيذ السياسات/البرامج الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية على المواطنة العالمية تنفيذاً كاملاً؟
5. هل تتوفّر موارد وقدرات بشرية كافية لتنفيذ السياسات/البرامج ذات الصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية على المواطنة العالمية؟

وسائل التنفيذ

الغاية 4 (أ) بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسَين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعّالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع، بحلول عام 2030

الإنجازات الرئيسية المتوقّعة بموجب الغاية 4.أ:

- تضمّ كل المدارس مرافق تعليمية مناسبة (مثل المنشآت الصحية).
- يتمّ التخلّص من العنف والمضايقة وإساءة المعاملة في بيئة التعلّم.

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
السياسات
1. هل تعكس معايير المرافق التعليمية الحالية (النظامية وغير النظامية) مناظير تراعي الفروق بين الجنسَين، والإعاقة، والأطفال؟
2. هل تحترم السياسات والاستراتيجيات الآيلة إلى حماية المتعلّمين والمعلّمين والموظّفين من العنف في إطار مدارس خالية من العنف وفي المناطق التي تواجه نزاعات مسلحّة القانون الانساني الدولي الذي يحمي المدارس على أنها ممتلكات مدنية وهل تمتثل لها؟
3. هل تتوفّر خطط وسياسات وبرامج من أجل رفع مستوى المرافق التعليمية؟ إن كان الجواب نعم، هل صيغت غايات السياسة/البرنامج بوضوح، مع مؤشّرات قابلة للقياس من أجل الرصد والتقييم؟
التنفيذ
1. هل يكفي التمويل من أجل رفع مستوى المرافق المدرسية الضروري؟
2. هل أن أدوار وكالات التنفيذ (أي الحكومة الوطنية والحكومات شبه الوطنية والمدارس والمعلّمين وغيرهم) ومسؤولياتها واردة بوضوح ومفهومة من قبل الجميع؟
3. هل تتوفّر قدرات بشرية كافية لتنفيذ السياسات/البرامج ؟

الغاية 4 (ب) الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلميّة في البلدان المتقدّمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

الإنجازات الرئيسية المتوقّعة بموجب الغاية 4(ب):

- زيادة المساعدة الخارجية المخصّصة للمنح الدراسية وتكاليف المتعلّمين المحتسبة للبلدان المتدنية الدخل.
- زيادة عدد الشباب من خلفيات محرومة الذين يستفيدون من منح دراسية.

بالنسبة إلى البلدان المُرسلة:

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
السياسات
1. إلى أي مدى تعكس السياسات الخاصة ببرامج المنح الدراسية الدولية سياقات التنمية الوطنية وأولوياتها وخططها، من خلال التركيز على تعزيز الموارد البشرية في المجالات التي تبرز فيها الحاجة الأكبر إليها؟
2. هل تتوفّر سياسات لتشجيع الشباب والشابات من خلفيات محرومة على الاستفادة من المنح الدراسية؟
3. ما هي التدابير التي يتم اتخاذها من أجل تشجيع التلاميذ الذين حازوا منحاً دراسية على العودة إلى ديارهم بعد إنهاء دراستهم؟
4. هل صيغت مقاصد السياسة/البرنامج بوضوح، مع مؤشّرات قابلة للقياس من أجل الرصد والتقييم؟
التنفيذ
1. هل تتوفّر المعلومات عن فرص النفاذ إلى المنح الدراسية لجميع المستفيدين المحتملين، بغضّ النظر عن خلفيّتهم؟
2. إلى أي مدى تتّسم عمليات الاختيار عند منح المنح الدراسية الدولية بالشفافية؟
3. هل يتوفّر تمويل كافٍ لتنفيذ السياسات/البرامج تنفيذاً كاملاً؟
4. هل أن أدوار وكالات التنفيذ (أي الحكومة الوطنية والحكومات شبه الوطنية والمدارس والمعلّمين وغيرهم) ومسؤولياتها واردة بوضوح ومفهومة من قبل الجميع؟
5. هل تتوفّر قدرة بشرية كافية لتنفيذ السياسات/البرامج؟

بالنسبة إلى البلدان المتلقّية:

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
السياسات
1. إلى أي مدى تعكس السياسات الخاصة ببرامج المنح الدراسية الدولية سياقات التنمية الوطنية وأولوياتها وخططها، من خلال التركيز على تعزيز الموارد البشرية في المجالات التي تهمّ الدول المُرسلة؟
2. هل تتوفّر سياسات لتشجيع الشباب والشابات من خلفيات محرومة على الاستفادة من المنح الدراسية؟
3. هل صيغت مقاصد السياسة/البرنامج بوضوح، مع مؤشّرات قابلة للقياس من أجل الرصد والتقييم؟
التنفيذ
1. ما هي التدابير التي يتمّ اتخاذها لضمان شفافية عملية الاختيار في البلدان المرسلة وشموليتّها؟
2. هل من أنظمة دعم للتلاميذ الواصلين الجدد الذين حازوا منحاً؟
3. هل يتوفّر تمويل كافٍ لتنفيذ السياسات/البرامج تنفيذاً كاملاً؟
4. هل أن أدوار وكالات التنفيذ (أي الحكومة الوطنية والحكومات شبه الوطنية والمدارس والمعلّمين وغيرهم) ومسؤولياتها واردة بوضوح ومفهومة من قبل الجميع؟
5. هل تتوفّر قدرة بشرية كافية لتنفيذ السياسات/البرامج؟

الغاية 4 (ج) الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلِّمين المؤهّلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلِّمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

الإنجازات الرئيسية المتوقّعة بموجب الغاية 4(ج):

- كل الصفوف مزوّدة بمعلمّين مؤهّلين ومدرّبين.
- تصبح مهنة التعليم جذّابة وهي مهنة الخيار الأول مع تدريب وتطوير مستمرَّين وتحسين في الوضع المهني للمعلّمين وفي ظروف العمل والدعم.
- تقوية الآليات التي تتيح إقامة حوار بشأن السياسات ما بين الحكومة ومنظّمات المعلّمين.

الأسئلة التوجيهية الموصى بها
السياسات
1. هل تتوفّر خطط وسياسات وبرامج واضحة تهدف إلى تعزيز عملية تأمين معلّمين جيّدين؟
2. هل صيغت مقاصد السياسة/البرنامج بوضوح، مع مؤشّرات قابلة للقياس من أجل الرصد والتقييم؟
3. هل تمّ استعراض وضع المعلّمين (أي الرواتب وظروف العمل ومنافع الضمان الاجتماعي، إلخ) من أجل تحديد العوائق التي تحول دون استقطاب المرشّحين الأفضل والأكثر تحفيزاً للتعليم والإبقاء عليهم؟
4. هل أُجريت دراسات من أجل تقييم فعاليّة تدريب المعلّمين (قبل الخدمة وأثناء الخدمة)؟
5. ما هي التدابير المُتّخذة من أجل ضمان نشر منصف وشفّاف للمعلّمين؟
6. هل تتوفّر أطر كفايات للمعلّمين ومدرّبي المعلّمين والمشرفين على المعلّمين والمفتّشين؟
7. إلى أي مدى تُعتبر سياسات إدارة المعلّمين الحالية (التوظيف والتدريب والنشر والراتب وتطوير المسار المهني وظروف العمل) دامجة ومنصفة ومراعية للفروق بين الجنسَين؟
التنفيذ
1. هل يحصل المعلّمون على دعم مناسب من أجل تطوير المهارات التكنولوجية التي تتيح إدارة تكنولجيا المعلومات والاتصالات؟
2. إلى أي مدى يستطيع المعلّمون وقادة المدارس التركيز على مهامهم الرئيسية (أي التعليم والتعلّم والقادة التعليميين)؟
3. هل من آليات لإضفاء الطابع المؤسّسي على الحوار الاجتماعي مع المعلّمين والمنظمات التي تمثلهم، من أجل ضمان مشاركتهم الكاملة في تطوير سياسة التعليم وتنفيذها ورصدها وتقييمها؟
4. هل يتوفّر تمويل كافٍ لتنفيذ السياسات/البرامج تنفيذاً كاملاً؟
5. هل أن أدوار وكالات التنفيذ (أي الحكومة الوطنية والحكومات شبه الوطنية والمدارس والمعلّمين وغيرهم) ومسؤولياتها واردة بوضوح ومفهومة من قبل الجميع؟
6. هل تتوفّر قدرة بشرية كافية لتنفيذ السياسات/البرامج؟

الملحق 2. الأدوات والموارد التي تسهّل العمل في مجال التخطيط والسياسات ذات الصلة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4		مبادىء توجيهية لإعداد خطة تعليم انتقالية (2016)	اليونسكو- المعهد الدولي للتخطيط التربوي، الشراكة العالمية من أجل التعليم		تؤمّن هذه المبادىء التوجيهية نظرة شاملة عن الخصائص الأساسية لخطة تعليم انتقالية جيّدة، يليها عرض للخطوات الرئيسية في عملية إعداد الخطّة. ترد أيضاً مجموعة من الموارد المفيدة التي تمّ مسحها وفق خطوات إعداد الخطّة.	http://unesdoc.unesco.org/244900e.pdf/002449/images/0024
4		دمج التعليم 2030 في خطط التعليم وعمليات الرصد والتقييم (2016)	اليونسكو بانكوك		تصف مذكرة السياسات ما يلي: - أهمية دمج غايات التعليم 2030 في خطط التعليم وعمليات الرصد والتقييم الوطنية؛ - الاتجاهات والتحديات الحالية؛ - الأنشطة الضرورية للدمج؛	http://nespap.unescobkk.org//06/wp-content/uploads/2016 Integrating-Education-2030-into-Education-Plans-and-ME.pdf
4		منهجية الحسابات الوطنية للتعليم (2016)	اليونسكو- المعهد الدولي للتخطيط التربوي، معهد اليونسكو للإحصاء، اليونسكو- المعهد الدولي للتخطيط التربوي، مكتب داكار الفرعي		جمع كلّ من معهد اليونسكو للإحصاء والمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو وقطب داكار في المعهد الدولي للتخطيط التربوي خبراتها من أجل تأمين دعم تقني للبلدان الشريكة في الشراكة العالمية من أجل التعليم بغية تطوير وتنفيذ منهجيات مستدامة لجمع بيانات جيّدة عن تمويل التعليم وإنتاجها والإبلاغ عنها واستخدامها	http://unesdoc.unesco.org/245781e.pdf/002457/images/0024

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4		ملخّص بيانات عن التنمية المستدامة: وضع الأسس لقياس الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (2016)	معهد اليونسكو للإحصاء		يظهر الملخّص أن العديد من البلدان تناضل من أجل إنتاج بيانات ضرورية اليوم وأنها ستجد صعوبةً أكبر في جمع البيانات المنمّقة الضرورية عن التعليم في السنوات القادمة، نظراً إلى الطموحات الواسعة لجدول أعمال التنمية المستدامة. من أجل التصدّي لهذا التحدي، يعرض الملخّص استراتيجية عالمية تشمل البلدان ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة ومجموعات المجتمع المدني وتهدف إلى جمع البيانات اللازمة وتنفيذ إطار تقييم جديد. ويتمّ التركيز بشكل خاص على مجالات يُصعب قياسها، مثل جودة التعليم والتعلّم والإنصاف والدمج.	http://unesdoc.unesco.org/245559e.pdf/002455/images/0024
4		المبادىء التوجيهية لإعداد خطة قطاع التعليم وتقييم الخطّة (2015)	اليونسكو- المعهد الدولي للتخطيط التربوي	الشراكة العالمية من أجل التعليم	يتمثّل الهدف من هذه المبادىء التوجيهية بمساعدة البلدان في إعداد خطط تعليم موثوقة ومساعدة الشركاء في التنمية في تقييم هذه الخطط. قد تلحظ البلدان أيضاً إمكانية تطوير خطة تعليم انتقالية. تنقسم الوثيقة إلى قسمَين: إعداد الخطّة وتقييم الخطّة. وتتوجّه بشكل رئيس إلى الحكومة والشركاء في التنمية.	إعداد الخطّة: http://unesdoc.unesco.org/233767E.pdf/002337/images/0023 تقييم الخطّة: http://unesdoc.unesco.org/233768E.pdf/002337/images/0023
4		رزمة أدوات التخطيط الجزئي للتعليم (2014)	اليونسكو بانكوك		تمّ تطوير رزمة الأدوات هذه من أجل دعم التخطيط للتعليم على المستوى المحلي، من خلال التركيز على أربعة جوانب رئيسة من التخطيط والتغيير: زيادة النفاذ، تحسين نتائج التعلّم، تعزيز مشاركة المجتمع، دعم عملية اتخاذ القرارات المفتوحة والمطّلعة. ما زال العمل جارياً على إعداد هذه الرزمة، غير أن بإمكانها توفير مشورة مفيدة للمخطّطين للتعليم على المستويات المحلية.	http://unesdoc.unesco.org/221038e.pdf/002210/images/0022

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4		المبادىء التوجيهية المنهجية لتحليل قطاع التعليم (2014)	اليونسكو- المعهد الدولي للتخطيط التربوي، قطب داكار	اليونيسف، البنك الدولي، الشراكة العالمية من أجل التعليم	دعم البلدان من أجل معرفة نقاط القوة والضعف في أنظمتها التعليمية وتحسين فعاليّة سياساتها التعليمية: - إنشاء فريق وطني؛ - بناء القدرات؛ - مساعدة صانعي السياسات على وضع خطّة لجدوى السياسة التعليمية.	المجلّد 1: unesdoc.unesco.org/230532E.pdf/002305/images/0023 المجلّد 2: unesdoc.unesco.org/230533E.pdf/002305/images/0023
4		ما هو الأكثر أهميةً بالنسبة إلى أنظمة معلومات إدارة التعليم: ورقة إطاريّة (2014)	البنك الدولي		تعرض هذه الوثيقة الخلفية المفاهيمية والأدوات التشغيلية لمقاربة SABER (مقاربة الأنظمة لنتائج تعليمية أفضل) – نظام معلومات إدارة التعليم. هذه الأدوات مصمّمة ليستخدمها صانعو السياسات التعليمية الحكوميون من أجل تقييم مجالات السياسات ذات الصلة بنظام معلومات إدارة التعليم في بلد ما مقارنةً بالممارسات الحسنة الدولية. وتؤمّن: - نظرة شاملة للطلبات الحالية المتعلّقة بالبيانات لتحسين التعليم وشرح كيف يلبّي النظام الطلبات على هذه البيانات؛ - وصف مفصّل لأربعة مجالات للسياسات: البيئة التمكينية، سلامة النظام، جودة البيانات واستخدام البيانات لإتخاذ القرارات؛ - فهم نقاط القوة والضعف في النظام لشرح أشمل لوضعه.	http://documents.worldbank.org/curated/en/543401468329077038/pdf/944490WP00PUBL0Framework0SABER0EMIS.pdf

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4		برنامج بناء القدرات من أجل التعليم للجميع. تقرير التقدّم السنوي 2013	اليونسكو		يؤمّن التقرير نظرة شاملة عن برنامج بناء القدرات من أجل التعليم، وأداء البرنامج في العام 2013، والتخطيط المالي والخاص بالبرنامج. ويتقاسم الممارسات الفضلى والدروس المستقاة في العام 2013.	http://unesdoc.unesco.org/227743e.pdf/002277/images/0022
4		تصميم إطار عمل تسريع التعليم للجميع لمبادرة «بيغ بوش» -2013 2015: مبادىء توجيهية (2013)	اليونسكو داكار		تساعد المبادىء التوجيهية هذه في إعداد الخطط في بلدان مختلفة وتتألّف من 5 وحدات: أربع وحدات تتناول أنواع الخطط المحدّدة، ووحدة تهتمّ بالترتيبات المؤسسية والتنفيذية. تتضمّن كل وحدة 5 مكوّنات رئيسة: مقدّمة، ومبادىء توجيهية، وأهداف، وتحديد للمفاهيم، وخطوات لإعداد الخطّة.	http://unesdoc.unesco.org/224726e.pdf/002247/images/0022
4		إطار عمل إصلاح أنظمة التعليم والتخطيط للجودة (2013)	البنك الدولي		استناداً إلى النظرية والأدلّة التجريبية بشأن الأمور التي تنجح، تؤمّن هذه الوثيقة إطار عمل لتحسين نوعية التعليم. يتألف إطار العمل من 6 عوامل: (1) التقييم، (2) الاستقلالية، (3) المساءلة، (4) الانتباه إلى المعلّمين، (5) الانتباه إلى التطوير في مرحلة الطفولة المبكرة، (6) الاهتمام بالثقافة. وتبرز الحاجة إلى تطوير نظام للمقارنة الدولية الجيّدة، استناداً إلى مجموعة واسعة من الأدلّة. والأهم هو الحاجة إلى أدلّة تجريبية من تقييم الوقع.	http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/20131114130_000158349/14/11/3Rendered/PDF/WPS6701.pdf/408
4		مستقبل التعلّم النقّال: تبعات لصانعي السياسات والمخطّطين لها (2013)	اليونسكو		إن هذه الوثيقة هي جزء من سلسلة أوراق عمل اليونسكو حول التعلّم النقّال والتي تسعى إلى فهم كيفية استخدام التكنولوجيات النقّالة لتحسين النفاذ إلى التعليم والإنصاف والنوعية من حول العالم بشكل أفضل. تقترح الوثيقة نظرة شاملة عن الوضع الحالي للتعلّم النقّال، وعوامل مختلفة تتيحه، وعراقيل تعترض سبيله، إلى جانب التحديات الرئيسية التي يجب أن يدركها صانعو السياسات والمخطّطون.	http://unesdoc.unesco.org/219637e.pdf/002196/images/0021

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4		الإنفاق الأُسريّ على التعليم. مقاربة وتقنيات تقدير عبر استخدام المسوح الأسرية: مبادىء توجيهية منهجية (2013)	اليونسكو- المعهد الدولي للتخطيط التربوي، مكتب داكار		تتيح هذه الوثيقة للبلدان الاطلاع على النفقات الأُسريّة على التعليم والحصول على المعلومات التي تسمح بإعادة التفكير بتمويل التعليم.	الرابط: http://unesdoc.unesco.org/002264226463e.pdf/images/0022
4		إطار مرجعي لكفايات المخطّط للتعليم: المغرب والمنطقة العربية (2013) (باللغة الفرنسية)	اليونسكو رباط		يتيح إطار العمل المرجعي هذا تحديد أدوار المخطّطين ومهامهم لجهة المهارات. وقد تمّ تطويره ليكون متعدّد الاستعمالات وينطبق على المخطّطين من منطقة المغرب ومن المنطقة العربية. وهو مصمّم أيضاً ليُستخدم في استكشاف كيفية تطوير منهاج تدريب وبناء قدرات في المنطقة.	http://unesdoc.unesco.org/229814f.pdf/002298/images/0022
4		باتجاه تطوير فعّال للقدرات: منهجية تقييم الحاجات في مجال القدرات من أجل التخطيط للتعليم وإدارته (2013)	اليونسكو		تؤمّن هذه المنهجية الأدوات والمقاربة الآيلة إلى تحديد الثغرات وصياغة الاستجابة المناسبة عند تقييم الحاجات في حقل القدرات. وتشرك المنهجية مجموعة واسعة من الجهات الوطنية المعنية بالتعليم من خلال مقاربة تشاركية شاملة. ويضمن هذا المبدأ الملكيّة الوطنية واستدامة برامج تطوير القدرات.	http://unesdoc.unesco.org/226090e.pdf/002260/images/0022
4		كتيّب اليونسكو بشأن تحليل سياسات التعليم وبرمجتها. المجلّد 1: تحليل سياسات التعليم. المجلّد 2: برمجة اليونسكو (2013)	اليونسكو بانكوك		يقترح هذا الكتّيب أسلوباً منتظماً وذا هيكلية واضحة يسهّل تحليل سياسات التعليم وبرامجه في مجالات النفاذ والجودة والإدارة وعبر المسائل الرئيسية المتقاطعة على كل مستويات التعليم وأنواعه في السياق الوطني. ويؤمّن أيضاً إطاراً مفاهيمياً لتحليل سياسة التعليم ولإشراك النظراء الوطنيين والشركاء في التنمية في الحوارات بشأن السياسات.	http://unesdoc.unesco.org/221189E.pdf/002211/images/0022 http://unesdoc.unesco.org/221191E.pdf/002211/images/0022

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4		برنامج بناء القدرات من أجل التعليم للجميع. تقرير التقدّم السنوي 2012	اليونسكو		يؤمّن التقرير نظرة شاملة عن برنامج بناء القدرات من أجل التعليم، وأداء البرنامج في العام 2012، والتخطيط المالي والخاص بالبرنامج. ويتقاسم الممارسات الفضلى والدروس المستقاة في العام 2012.	http://unesdoc.unesco.org/227742e.pdf/002277/images/0022
4		دليل مستخدم EPSSim: نموذج سياسة التعليم ومحاكاة الاستراتيجية، النسخة 2.9 (ب) و2.9 (ج) (2012)	اليونسكو بانكوك		يوفّر دليل المستخدم معلومات مفصّلة عن كيفية إنشاء نموذج سياسة التعليم ومحاكاة الاستراتيجية وتكييفه واستخدامه من أجل تنفيذ أنواع مختلفة من نماذج المحاكاة وسيناريوهاته.	http://unesdoc.unesco.org/220198e.pdf/002201/images/0022
4		بناء القدرات من أجل التعليم للجميع. ترجمة النظرية في أرض الواقع. برنامج بناء القدرات من أجل التعليم للجميع (2011)	اليونسكو		استقت اليونسكو الكثير من العبر خلال السنوات الماضية من تجربتها في مجال بناء القدرات من أجل التعليم. وقد تمّ توثيق الدروس في تقارير بحثية وعمليات تقييم المشاريع واستعراض السياسات والقطاع وغيرها. تؤمّن هذه المنشورة فرصةً للمنظّمة من أجل التفكير في مقاربتها بشأن تطوير القدرات مع الجمع ما بين أهم الإنجازات والدروس المستقاة من خلال برنامج بناء القدرات من أجل التعليم للجميع الذي أُطلق في العام 2003.	http://unesdoc.unesco.org/212262e.pdf/002122/images/0021
4		الرصد النظامي للتعليم للجميع: وحدات تدريب لمنطقة آسيا – المحيط الهادىء (2011)	اليونسكو بانكوك		تمّ تصميم وحدات التدريب هذه لاستخدامها من أجل تعزيز القدرات في مجال رصد التعليم للجميع في أوساط: (أ) مدراء التعليم على كل المستويات ومدراء المدارس حول كيفية تسجيل بيانات المدرسة وجمعها وتحليلها ونشرها واستخدامها، (ب) الباحثين والمحلّلين والمدراء في مجال التعليم حول كيفية النفاذ إلى البيانات الخاصة بالتعليم من تعداد السكّان والمسوح الأسريّة وتحليلها واستخدامها بصورة كاملة من خلال استخدام برمجية/ رزم إحصائية. وقد تمّ جمع سلسلتَين من الوحدات، علماً أن الوحدات أ(1) إلى أ(5) تعالج حاجات المجموعة المستهدفة (أ) في حين أن الوحدات من ب(1) إلى ب(5) تلبّي حاجات المجموعة المستهدفة (ب). وتلبّي معاً الحاجة إلى إنتاج مجموعة أساسية من مؤشّرات رصد التعليم للجميع واستخدامها بصورة كاملة .	http://unesdoc.unesco.org/215495E.pdf/002154/images/0021

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4		قياس القدرة (2010)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		تساعد هذه الورقة الممارسين في حقل التنمية على الإجابة على السؤال التالي: "ما هو مقياس القدرة؟". تعرض هذه الورقة إطار عمل يتيح تحديد نتائج تطوير القدرات والتواصل بشأنها. ويبدأ إطار العمل بتحديد الهدف منه: أهداف تنموية وطنية.	الرابط: http://www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/capacity-development/undp-paper-on-measuring-capacity/UNDP_Measuring_Capacity_July_2010.pdf?download
4		أنظمة الرصد والتقييم بقيادة قطرية: أدلّة أفضل وسياسات أفضل ونتائج تنموية أفضل (2009)	اليونيسف		تعتبر هذه المنشورة أن أنظمة الرصد والتقييم بقيادة بلد ما يمكن أن تعزّز عملية صنع السياسات المستندة إلى أدلّة من خلال: - ضمان ملكيّة أنظمة الرصد والتقييم الوطنية من قبل البلدان المعنية وقيادتها لها، - ردم الهوّة ما بين صانعي السياسات (مستخدمي الأدلّة) وأخصائيي الإحصاء والمقيّمين والباحثين (مزوّدي الأدلّة).	http://evalpartners.org/sites/default/files/images/Country_ledMEsystems.pdf
4		مبادىء توجيهية لتصميم مدوّنات سلوك للمعلّمين واستخدامها الفعّال (2009)	اليونسكو- المعهد الدولي للتخطيط التربوي	الوكالة الكندية للتنمية الدولية	تمّ إعداد هذه المبادىء التوجيهية من أجل مساعدة البلدان على تصميم مدوّنة سلوك للمعلّمين (أو استعراض مدوّنة قائمة) واعتماد الآليات المناسبة من أجل ضمان نشرها وتنفيذها ورصدها المناسب على كل مستويات النظام. وهي تستهدف في آن الجهات المعنية الوطنية والمحلية. وتتبع الخطوات الرئيسية التي تنطوي عليها عملية تطوير مدوّنة. لمزيد من المعلومات حول كل جانب من جوانب المبادىء التوجيهية هذه، يتمّ توجيه القارىء باتجاه موارد وأدوات واردة في الملاحق.	http://unesdoc.unesco.org/185010e.pdf/001850/images/0018

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4		رزمة أدوات بشأن تمويل التعليم (2009)	منظّمة المعونة الدولية		تهدف رزمة الأدوات هذه، مع مواردها ذات الصلة، إلى مساعدة الناشطين في حقل التعليم في تعزيز عملهم الخاص بالمناصرة وشنّ الحملات من أجل تمويل التعليم. وتهدف إلى تأمين معلومات عمليّة بشكل يُسهّل النفاذ إليه، إلى جانب أفكار حول كيفية وضع حملة وطنية فعّالة (الأدلة التي يمكن بناؤها والتكتيك الذي يمكن استخدامه). وتركّز على مساءلة الحكومات الوطنية، لا سيّما وزارات المالية، وتحدّيها متى تسعى إلى دمج مواقف إيديولوجية على المستوى الداخلي بدفع من جهات فاعلة خارجية.	http://download.ei-ie.org/Docs/WebDepot/EI-ActionAid_Toolkit.pdf
4		مبادىء توجيهية لتطوير القدرات في قطاع التعليم ضمن إطار عمل مبادرة المسار السريع الخاصة بالتعليم للجميع (2008)	مبادرة المسار السريع – التعليم للجميع		تسعى هذه المبادىء التوجيهية إلى دعم تصميم مقاربة استراتيجية وتشاركية لتطوير القدرات في حقل التعليم. ويجب أن تساعد الجهات المعنية على المستوى القطري في تقييم خطط قطاع التعليم والقدرة على تنفيذها، وتحديد الثغرات في مجال القدرات والموارد المتوفّرة، ووضع أولويات لاستراتيجية لتطوير القدرات.	http://toolkit.ineesite.org/toolkit/INEEcms/uploads/1039/Guidelines_Capacity_Development_Educ_Sector.pdf
4		دعم تطوير القدرات: مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		يذكر هذا المورد سلسلةً من البيانات الخاصة بسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخدماته دعماً لجهود التنمية العالمية والإقليمية والقطرية. وتحظى هذه البيانات الخاصة بالسياسات وتأمين هذه الخدمات بدعم من الأبحاث والتحاليل بشأن نظرية تطوير القدرات، ومصادر البيانات، والمنهجيات والتطبيقات عبر استراتيجيات متنوّعة للإستجابة لتطوير القدرات.	http://www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/capacity-development/support-capacity-development-the-undp-approach/CDG_Brochure_2009.pdf
4		نظام معلومات إدارة التعليم المفتوح	اليونسكو	مؤسّسة الأنظمة المجتمعية	تهدف مبادرة نظام معلومات إدارة التعليم المفتوح إلى نشر نظام عالي الجودة لمعلومات إدارة التعليم من أجل جمع البيانات عن المدارس والتلاميذ والمعلّمين والموظّفين والإبلاغ عنها. وقد صمّمته اليونسكو ليكون نظاماً خالياً من الأتاوة يمكن بسهولة تكييفه لتلبية الحاجات المحدّدة للدول الأعضاء.	www.openemis.org

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4		رزمة أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم	اليونسكو	برنامج إنفوديف InfoDev	من أجل التخطيط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياسات التعليم، قام كلّ من اليونسكو وبرنامج إنفوديف وشركاء آخرون بتطوير رزمة أدوات تهدف إلى تزويد صانعي السياسات التعليمية والمخطّطين والممارسين في حقل التعليم بعملية منهجية لصياغة برامج لتطوير التعليم معزّزة بهذه التكنولوجيا والتخطيط لها وتقييمها.	http://www.ictinedtoolkit.org
4	4.1	مقاربة الأنظمة لنتائج تعليميّة أفضل SABER- تمويل المدرسة: أداة لجمع البيانات (2015)	البنك الدولي		تسعى مقاربة الأنظمة لنتائج تعليميّة أفضل SABER- تمويل المدرسة إلى تقييم أنظمة تمويل التعليم لجهة ستة أهداف خاصة بالسياسات وهي: (1) ضمان الظروف الأساسية للتعلّم، (2) رصد ظروف التعلّم ونتائجه، (3) الإشراف على تأمين الخدمة، (4) وضع الميزانية على ضوء معلومات مناسبة وشفّافة، (5) تأمين المزيد من الموارد للتلاميذ الذين يحتاجون إليها، (6) إدارة الموارد بفعالية. وستعمل المقاربة هذه على توثيق كيفية تمويل التعليم من قبل الحكومات والمدارس الوطنية وشبه الوطنية والمحلية.	
4	4.1	الممارسات المبتكرة في التفتيش التربوي: أنغولا (2012-2014) (بالبرتغالية)	اليونسكو- المعهد الدولي للتخطيط التربوي بوينوس آيرس		منهجية تشاركية للتقييم المؤسّسي تستخدمها مفتشية التعليم في أنغولا. تروّج لتقييم دائم للحاجات من أسفل إلى أعلى وتعاون عامودي وأفقي بين الجهات الفاعلة على مستوى المدرسة والمقاطعة والوطن. تهدف إلى تأمين التطوير المؤسّسي المستدام على كل مستويات بنية حوكمة التعليم.	
4	4.1	ما هو الأكثر أهميةً بالنسبة إلى أنظمة تقييم التلاميذ: ورقة إطارية (2012)	البنك الدولي		تركّز هذه الوثيقة على الأنظمة الآيلة إلى تقييم تعلّم التلاميذ وإنجازاتهم على المستويَين الابتدائي والثانوي. ويقضي الهدف بتزويد صانعي السياسات الوطنيين، والمسؤولين في وزارات التعليم، وموظّفي منظّمات التنمية وغيرهم من الجهات المعنية بإطار عمل ومؤشّرات رئيسة للتحليل والنقاش وبناء توافق آراء حول كيفية بناء نظام مستدام وسليم لتقييم التلاميذ يدعم التعليم الجيّد المحسّن والتعلّم للجميع.	

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4	4.1	ستّ خطوات لإلغاء الرسوم على المدرسة الابتدائية: دليل تشغيلي (2009)	البنك الدولي		يحدّد هذا الدليل التشغيلي ستّ خطوات باتجاه تخطيط جيّد لسياسات إلغاء الرسوم المدرسية وتنفذيها. ويشمل ملحقاً حول استراتيجيات مشتركة للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً .	http://www.unicef.org/publications/files/Six_Steps_to_Abolishing_Primary_School_Fees.pdf
4	4.2	مبادىء توجيهية لجنوب شرق آسيا لتطوير معلّمي مرحلة الطفولة المبكرة وإدارتهم (2016)	اليونسكو بانكوك، أمانة سرّ منظّمة وزراء التربية والتعليم لبلدان جنوب شرق آسيا		تمّ وضع هذه المبادىء التوجيهية الإقليمية من أجل دعم البلدان الأعضاء في منظّمة وزراء التربية والتعليم لبلدان جنوب شرق آسيا في جهودهم الآيلة إلى تعزيز القوة العاملة في حقل الطفولة المبكرة من خلال إضفاء الطابع المهني على معلّمي المرحلة ما قبل الابتدائية وتطوير قدراتهم ومن خلال تحديد السياسات والأنظمة المتعلّقة بالمعلّمين في مرحلة الطفولة المبكرة في جنوب شرق آسيا وتحليلها.	
4	4.2	سياسات التخطيط للتطوير في مرحلة الطفولة المبكرة: مبادىء توجيهية للعمل (2005)	اليونيسف. المكتب الإقليمي لأفريقيا الغربية والوسطى (السنغال)، جمعية تطوير التعليم في أفريقيا		تُعتبر المبادىء التوجيهية هذه الخاصة بسياسات التطوير في مرحلة الطفولة المبكرة بمثابة "خارطة طريق" لمساعدة الحكومات وغيرها من الجهات المعنية على التعاون من أجل اعتماد سياسات تتيح لكلّ الأطفال تحقيق كامل إمكانياتهم. ويقضي الهدف منها بتأمين رزمة أدوات لسياسات التطوير في مرحلة الطفولة المبكرة إلى المخطّطين الوطنيين من المنظّمات الحكومية وغير الحكومية.	http://unesdoc.unesco.org/243968f.pdf/002439/images/0024
4	4.7	إدارة المدرسة في أوقات الأزمة وما بعدها: وحدة مواضيعية (2015) (باللغة الفرنسية)	اليونسكو باماكو		يُفترض أن تستخدم هذه الوثيقة كلّ الجهات المعنية بالتعليم. وتهدف الوحدة إلى بناء قدرات الجهات المعنية بالتعليم وبإدارة المدارس خلال الأزمات وبعدها. وتركّز على أربعة مواضيع رئيسة هي: الاستجابة للأزمة، والاستعداد والوقاية، وأنظمة المعلومات والاتصالات، والرصد والتقييم.	

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4	4.7	دمج السلامة والمرونة والتماسك الاجتماعي في التخطيط لقطاع التعليم: دليل للمخطّطين لقطاع التعليم (2015)	اليونسكو- المعهد الدولي للتخطيط التربوي	التعليم فوق الجميع. حماية التعليم في حالات انعدام الأمن والنزاع، اليونيسف	- تؤمّن الوثيقة مشورة خطوةً خطوة بشأن التصدّي لمسائل السلامة والمرونة والتماسك الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل عملية التخطيط للتعليم. - تضمّ نقاطاً ملهمة للعمل المستقبلي وسلسلة من الخطوات التي يتعيّن على السلطات الرفيعة المستوى اتباعها.	الرابط: http://education4resilience.iiep.unesco.org/en/planning
4	4.7	دمج السلامة والمرونة والتماسك الاجتماعي في التخطيط لقطاع التعليم: دليل لمطوّري منهاج التعليم (2015)	اليونسكو-المعهد الدولي للتخطيط التربوي، اليونسكو- المكتب الدولي للتربية	التعليم فوق الجميع. حماية التعليم في حالات انعدام الأمن والنزاع، اليونيسف	- تؤّمن الوثيقة مشورة خطوةً خطوة بشأن التصدّي لمسائل السلامة والمرونة والتماسك الاجتماعي في المنهاج التعليمي. - تضمّ نقاطاً ملهمة للعمل المستقبلي وسلسلة من الخطوات التي يتعيّن على السلطات الرفيعة المستوى اتباعها.	http://education4resilience.iiep.unesco.org/en/curriculum
4	7. 4	رزمة أدوات المرونة في أنظمة التعليم: دليل التقييم السريع (2013)	البنك الدولي		تساعد رزمة الأدوات هذه مؤسّسات التعليم الوطنية والمدارس على تحديد المخاطر التي تواجهها المجتمعات التعليمية، لا سيّما التلاميذ. وتشير أيضاً إلى الأصول والمشاركة الإيجابية في المدارس والمجتمعات، وهي مشاركة إن تمّ الاعتراف بها وتعزيزها ستجعل برامج التعليم الوطنية أكثر صلةً بالموضوع وأكثر فعاليةً في السياقات الصعبة. وتتضمّن موارد لجمع بيانات عن مرونة التعليم في بلد ما وتحليلها ولرفع تقارير وتعبئة هكذا معرفة.	https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/776860WP0R/17470/le/109860ES030Box0342041B00PUBLIC0.pdf?sequence=1&isAllowed=y
4	4.7	ما هو الأكثر أهميةً بالنسبة إلى مرونة التعليم: ورقة إطارية (2013)	البنك الدولي		توفّر هذه الوثيقة عملية منهجية لتحسين امتثال نظام التعليم لمقاربة مبنية على المرونة وضمان تأمين خدمات تعليمية جيّدة للمتعلّمين في سياقات صعبة، لا سيّما النزاعات وأعمال العنف. وتؤمّن الملاحق المزيد من التفاصيل بشأن مساهمة الأدوات في الوثيقة في تصميم استراتيجيات التعليم وخططه وخدماته في مجال النفاذ ونوعية التعلّم والانصاف وبناء القدرات والمشاركة، من بين أهداف تعليمية أخرى.	https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/788110NW/16550/dle/109860P0Box30ucational0Resilience.pdf?sequence=1&isAllowed=y

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4	4.7	مذكّرة إرشادية للمخطّطين للتعليم: دمج الحدّ من مخاطر النزاعات والكوارث في التخطيط لقطاع التعليم (2011)	اليونسكو- المعهد الدولي للتخطيط التربوي	اليونيسف	تبرير نظريّ وأساس للحدّ من مخاطر الكوارث والنزاعات في خطط قطاع التعليم. تأمين أمثلة ملموسة.	http://unesdoc.unesco.org/228650e.pdf/002286/images/0022
4	4.7	دليل المخطّط لإدخال اللغات والثقافة الإفريقية في نظام التعليم (2011)	اليونسكو داكار		تستند هذه المنشورة التي تهدف إلى مساعدة المخطّطين في وزارات التربية على التخطيط للتعليم المتعدّد اللغات وتنفيذه بنجاح إلى تجربة ميدانية وتسترجع المبادىء الرئيسية للتخطيط اللغوي في التعليم وتوفّر مشورة محدّدة عن الجوانب العمليّة والخطوات المتنوّعة لضمان النجاح.	http://unesdoc.unesco.org/216270e.pdf/002162/images/0021
4	4.7	أنظمة معلومات إقليمية عن التعليم بشأن التلاميذ ذوي الإعاقة: اقتراح منهجي (2011) (متوفّر أيضاً بالإسبانية والبرتغالية)	اليونسكو سنتياغو		إنه مشروع إقليمي يهدف إلى بناء نظام معلومات بشأن الحاجات التعليمية للتلاميذ ذوي الإعاقة والدعم الذين يجب تأمينه لهم، وله ثلاثة أهداف محدّدة هي: المساهمة في رصد أهداف التعليم للجميع والمشروع التعليمي الإقليمي لأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وتأمين تغذية راجعة لتصميم السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها، والمساهمة في توزيع عادل ومنصف للموارد التي تضمن حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم.	http://unesdoc.unesco.org/190974e.pdf/001909/images/0019
4	4 (أ)	ما الأكثر أهميةً بالنسبة إلى مرونة التعليم: ورقة إطارية (2013)	البنك الدولي		توفّر هذه الوثيقة عملية منهجية لتحسين امتثال نظام التعليم لمقاربة مبنية على المرونة وضمان تأمين خدمات تعليمية جيّدة للمتعلّمين في السياقات الصعبة، لا سيّما النزاعات وأعمال العنف. وتؤمّن الملاحق المزيد من التفاصيل بشأن مساهمة الأدوات في الوثيقة في تصميم استراتيجيات التعليم وخططه وخدماته في مجال النفاذ ونوعية التعلّم والإنصاف وبناء القدرات والمشاركة، من بين أهداف تعليمية أخرى.	https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/16550/788110NWP0Box30ucational0Resilience.pdf?sequence=1&isAllowed=y

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4	4(أ)	باتجاه تعليم دامج للأطفال ذوي الإعاقة: مبدأ توجيهي (2009)	اليونسكو بانكوك		يؤمّن هذا الدليل مبادىء توجيهية من أجل العمل على دمج الأطفال ذوي الإعاقة في الأنظمة المدرسية وعملية رصد التعليم للجميع. ويستند إلى دروس مستقاة من 4 دراسات حالات (تايلند، وفييت نام، وساموا، وبروناي).	http://unesdoc.unesco.org/192480e.pdf/001924/images/0019
4	4(ج)	مبادىء توجيهية لجنوب شرق آسيا لتطوير معلّمي مرحلة الطفولة المبكرة وإدارتهم (2016)	اليونسكو بانكوك، أمانة سرّ منظّمة وزراء التربية والتعليم لبلدان جنوب شرق آسيا		تمّ وضع هذه المبادىء التوجيهية الإقليمية من أجل دعم البلدان الأعضاء في منظّمة وزراء التربية والتعليم لبلدان جنوب شرق آسيا في جهودهم الآيلة إلى تعزيز القوة العاملة في حقل الطفولة المبكرة من خلال إضفاء الصفة المهنية على معلّمي المرحلة ما قبل الابتدائية وتطوير قدراتهم ومن خلال تحديد السياسات والأنظمة المتعلّقة بالمعلّمين في مرحلة الطفولة المبكرة في جنوب شرق آسيا وتحليلها.	http://unesdoc.unesco.org/244370E.pdf/002443/images/0024
4	4(ج)	دليل تطوير سياسات المعلّمين: ملخّص (2015)	اليونسكو		يعرض هذا الملخّص مخطّط كل فصل من دليل تطوير سياسات المعلّمين. ويؤمّن النصّ الكامل للدليل وصفاً مفصّلاً للأدوات، بما في ذلك المراحل مع دراسات حالات ذات صلة ومراجع داعمة. ويتمثّل الهدف منه بتوجيه عملية تطوير سياسات وطنية للمعلّمين تستند إلى أدلّة.	http://unesdoc.unesco.org/235272e.pdf/002352/images/0023
4	4(ج)	مسائل أساسية لصياغة سياسات جديدة للمعلّمين في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي: النقاش الحالي (2015) (متوفّر أيضاً بالإسبانية)	اليونسكو/سنتياغو		تحدّد الوثيقة مسائل حيوية لصياغة سياسات المعلّمين: تعليم المعلّمين الأوّلي، والتدريب أثناء الخدمة والتطوير المهني، والمسار المهنيّ وظروف العمل، والمؤسّسات وسياسات المعلّمين.	الرابط: http://unesdoc.unesco.org/243639e.pdf/002436/images/0024

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4	4(ج)	وحدات تدريب بشأن إدارة المعلّمين (2015) (بالفرنسية)	اليونسكو- المعهد الدولي للتخطيط التربوي		نُشرت الوثيقة أولاً باللغة الفرنسية وستتوفّر قريباً باللغة الانجليزية. إنها سلسلة من 7 أجزاء تغطّي التحديات الرئيسية في هذا المجال، إلى جانب الأدوات والتقنيات التي تستطيع أن تساهم في التخطيط الفعّال لموظّفي التعليم ورصدهم وإدارتهم.	الرابط: http://www.iiep.unesco.org/fr/modules-de-formation-axes-sur-la-gestion-des-enseignants-3336
4	4(ج)	الخلفية والمعايير لتطوير سياسات المعلّمين في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (2013) (متوفّر أيضاً بالاسبانية)	اليونسكو، سنتياغو		يقضي الهدف من هذه الوثيقة بالقيام باستعراض حديث لسياسات المعلّمين ولوضع مبادىء توجيهية خاصة بها لبلدان أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ويُعتبر التقرير تقييماً ومصدر مشورة في آن في مجال صنع السياسات العامة وهو يستند إلى مبدأ مفاده أنه لا يمكن التصدي لمسألة سياسات المعلّمين بصورة منفصلة عن سياسة التعليم.	http://unesdoc.unesco.org/245226e.pdf/002452/images/0024
4	4(ج)	ما هو الأكثر أهميةً بالنسبة إلى سياسات المعلّمين: ورقة إطارية (2013)	البنك الدولي		تؤمّن هذه الوثيقة إطار عمل لتحليل سياسات المعلّمين في أنظمة التعليم من حول العالم من أجل دعم القرارات المطّلعة في مجال السياسة التعليمية. وتوفّر عدسة يمكن من خلالها أن تقوم الجهات المهتمّة بتركيز اهتمامها لمعرفة ما هي الأبعاد ذات الصلة في مجال سياسات المعلّمين، وما هي السياسات الخاصة بالمعلّمين الأكثر أهمية لتحسين تعلّم التلاميذ، وكيف يمكن التفكير بتحديد الأولويات ما بين خيارات متنافسة لها علاقة بالسياسات من أجل إصلاح السياسات الخاصة بالمعلّمين.	https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/20143/901820NWP0no4000Box385307B00PUBLIC0.pdf?sequence=1&isAllowed=y
4	4(ج)	استراتيجية لرصد فعاليّة التعليم وتحسينها: دليل للمستخدم (2011)	اليونسكو آبيا		يشرح هذا الدليل المكوّنات المختلفة لبرمجية استراتيجية رصد فعاليّة التعليم وتحسينها وكيف يمكن استخدامها لإنتاج معلومات مطلوبة بشأن معايير المعلّمين.	http://www.unesco.org/new/fileadminMULTIMEDIA/FIELD/Apia/pdf/SMITE_User_Manual_2011.pdf

الهدف الرابع	المقصد	اسم الأداة	الوكالة الرائدة	الوكالات الشريكة	الخصائص الرئيسية	الرابط:
4	4(ج)	إطار كفايات اليونسكو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلّمين- نسخة 2.0 (2011)	اليونسكو		إن إطار كفايات اليونسكو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلّمين يهدف إلى توجيه صانعي السياسات التعليمية والمعلّمين والمربّين ومؤمّني التعلّم المهني والمعلّمين العاملين بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إصلاح التعليم ومساعدة الدول الأعضاء في تطوير معايير كفايات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلّمين مع اعتماد مقاربة التكنولوجيا في التعليم.	http://unesdoc.unesco.org/213475E.pdf/002134/images/0021
4	4(ج)	دليل منهجي لتحليل مسائل المعلّمين. مبادرة تدريب المعلّمين لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. دليل تطوير سياسات المعلّمين (2010)	اليونسكو		يهدف الدليل إلى إفساح المجال للقيام بتحليل للأبعاد المختلفة لمسألة المعلّمين في بلدان متنوّعة، بهدف إعداد نظرة شاملة.	http://unesdoc.unesco.org/190129e.pdf/001901/images/0019

1 للإطلاع على مورد مفيد بشأن تقييم الدمج في التعليم، انظر اليونسكو (2010) التصدّي للإقصاء في التعليم: دليل لتقييم أنظمة التعليم باتجاه إنشاء مجتمعات أكثر دمجاً وعدالةً
Addressing Exclusion in Education. A Guide to Assessing Education Systems Towards More Inclusive and Just Societies

تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم حتى عام 2030 في التخطيط والسياسات القطاعيّة الشاملة يهدف إلى تأمين مورد أساسي للمكاتب الميدانية لكي تحرص على تأمين الدعم التقني المناسب للسلطات الوطنية في هذا الإطار.

هذا الدليل يأخذ حاجات البلدان وقدراتها المختلفة بالحسبان من أجل تفادي اعتماد مقاربة واحدة للجميع. فقد يكون للبلدان مستويات مختلفة من الوعي بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ومن الالتزام السياسي به. ومهما كانت الحال، يُتوقّع أن تحرص اليونسكو على نشر المعلومات ذات الصلة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة- التعليم حتى عام 2030 نشراً ملائماً وعلى تذكير السلطات الوطنية والجهات المعنية بأهميّته.

الموظّفون الميدانيون سيقومون بتكييف هذا الدليل التقني وفق واقع البلد الذي يخدمون فيه. لضمان الدور الذي تلعبه اليونسكو بوصفها المنظمة الرائدة في الأمم المتحدة في هذا المجال.

© Khafizov Ivan Harisovich